



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر
جامعة عباس لغرور خنشلة - خنشلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة جامعية في مقياس:

مدخل للاقتصاد

محاضرات ودروس موجهة لطلبة السنة الأولى لسانس (جذع مشترك)

من اعداد: د. ملال شرف الدين

السنة الجامعية : 2024-2025



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر

جامعة عباس لغرور - خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مطبوعة جامعية في مقياس:

مدخل للاقتصاد

محاضرات ودروس موجهة لطلبة السنة الأولى لسانس (جذع مشترك)

من اعداد: د. ملال شرف الدين

السنة الجامعية : 2024-2025

فهرس الموضوعات

8	مقدمة
9	المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى
9	1. مفهوم علم الاقتصاد
10	2. علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي
11	3. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى
14	4. أنواع التحليل الاقتصادي
15	5. مناهج علم الاقتصاد
16	6. أهمية علم الاقتصاد
18	المحور الثاني : المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الإشباع، كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية وفي الإسلام.
18	1. مفهوم المشكلة الاقتصادية ونشأتها
19	2. عناصر المشكلة الاقتصادية
20	3. حلول المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الثلاثة
22	المحور الثالث: . عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم.
22	1. مفهوم عناصر الإنتاج
23	2. خصائص عناصر الإنتاج : العمل ، الطبيعة ، رأس المال، التنظيم
26	المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية الذي توفر النشاط الاقتصادي.
26	1. مفهوم الاعوان (الوحدات) الاقتصاديين
26	2. تصنيفات الاعوان الاقتصاديين
29	المحور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الإنتاج، الاستثمار، التبادل، الاستهلاك. الادخار
29	1. الإنتاج : مفهومه، عناصره، أهميته في النشاط الاقتصادي
31	2. الاستثمار: مفهومه، أهميته، محدداته
32	3. التبادل: مفهومه، أشكاله
33	4. الاستهلاك: مفهومه، أشكاله، محدداته

34	5. الادخار: مفهومه، أشكاله، أهميته
37	المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.
37	1. مفهوم المؤسسة الاقتصادية أهدافها
38	2. وظائف المؤسسة الاقتصادية
39	3. تصنيفات وخصائص المؤسسة الاقتصادية
41	المحور السابع: السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه، كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.
41	1. مفهوم السوق وأنواعه
42	2. المتدخلين في السوق
44	3. تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق
45	المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية
45	1. مفهوم النظام الاقتصادي وتصنيفاته
46	2. مفهوم السياسات الاقتصادية
47	1-2 السياسة المالية
49	2-2 السياسة النقدية
51	3-2 السياسة التجارية
65	المحور التاسع: النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.
65	1. لمحة تاريخية عن نشأة النقود
66	2. مفهوم النقود وأنواعها
67	3. وظائف النقود
68	4. النقود في النشاط الاقتصادي
70	المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهة)، البطالة (أنواعها وأسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهة).

70	1. التضخم
70	1-1 مفهوم التضخم
71	1-2 أنواع التضخم
71	1-3 أسباب التضخم والسياسات الاقتصادية لمواجهة
72	1-4 السياسات الاقتصادية لمواجهة
74	2. البطالة
74	1-2 أنواعها وأسبابها
80	2-2 السياسات الاقتصادية لمواجهة
83	المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الآوروبي، نافتا (NAFTA)، آسيان (ASEAN)، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي.
83	1. نشأة المؤسسات الاقتصادية الدولية
86	1-1 صندوق النقد الدولي
88	1-2 البنك العالمي
89	1-3 المنظمة العالمية للتجارة
92	2. مفهوم التكتلات الاقتصادية
93	1-2 الاتحاد الأوروبي
94	2-2 منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA)
95	2-3 رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)
96	2-4 مجلس التعاون الخليجي
97	2-5 الاتحاد المغاربي
100	الخاتمة
102	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة

يهدف علم الاقتصاد إلى تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع وهو أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تحقق رفاهية أفراد المجتمع، وله عدة نظريات تُشكّل وسائل أو أدوات تُساعد على تفسير ودراسة الظواهر الاقتصادية من خلال استعمالاته المتعددة وتكمن أحد هذه الاستعمالات في شرح كيفية عمل النظم الاقتصادية، وما الذي يربط أطراف هذه النظم من علاقات ضمن إطار المجتمع. وتطبق أساليب التحليل الاقتصادي بشكل متزايد على المجالات التي تتعلق بالأفراد (بما فيهم الرأسماليون) الذين يقومون باختياراتهم ضمن إطار المجتمع، كمثال على ذلك، الجريمة، التعليم، الأسر، الصحة، القانون، السياسة، الدين، مؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى الحرب.

وعلى الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع دارت منذ بدايات التاريخ، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير «ثروة الأمم» سنة 1776، بحيث يهتم بوصف عملية الإنتاج، وتقديم التحليل المناسب لها، ومتابعة استهلاك وتوزيع الثروة، من خلال الأسلوب الذي يساعد على اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات والرغبات.

ويعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من المجالات التي يهتم بدراستها منها المال، النمو والتنمية، المالية العامة، المشكلة الاقتصادية، من خلال اعتماده كمادة أكاديمية بشكل أساسي على الأساليب الرياضية والكمية، إلى جانب اعتماده على الأساليب الأدبية. بغية تحليل اقتصاد ما بدقة، أو لتحليل قطاعات بعينها داخل الاقتصاد.

كما تهدف هذه المطبوعة إلى تمكين الطالب من استيعاب مدخل لعلم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى والتدرب على مواضيعه الأساسية والمصطلحات المرتبطة بالمسائل الاقتصادية الهامة.

المحور الأول:

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى

1. مفهوم علم الاقتصاد

وردت عدة تعريفات لعلم الاقتصاد ، بحيث اختلفت مصطلحاتها إلا أن مدلولها واحد، لذلك من المهم التطرق إلى أبرز هذه التعاريف من ثم تقديم تعريف شامل، يجمع بين وجهات النظر.

كان يستخدم مصطلح الاقتصاد في السابق ليقصد به قانون أو قواعد أو مبادئ المنزل أو الاقتصاد المنزلي ثم أتى مصطلح الاقتصاد السياسي وكان يعني "قواعد إدارة المدينة"¹ . كما عرف آدم سميث علم الاقتصاد على أنه: "العلم الذي يبحث في أسباب الثروة عند الأمم"².

كما نجده في تعريف آخر على أنه "هو مجموعة من النظريات والنماذج الفكرية التي تسعى إلى شرح كيفية بناء ثروة وتوزيعها ضمن المجتمعات وفهم طريقة تعامل الأفراد مع الموارد وخصوصاً مع ندرة وجوده".

وفي تعريف آخر هو : "علم إشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة في ظل ندرة الموارد".

"علم دراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في إنتاج مختلف السلع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل بين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع"³.

¹ - محمد الطيب عمور، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعة جامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2019، ص 12.

² - إيمون بانلر، ترجمة علي الحارس، آدم سميث- مقدمة موجزة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014، ص 07.

³ - عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 16.

أما مفهوم علم الاقتصاد في الوقت الحالي هو " الأسلوب الذي يساعد على اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات والرغبات الإنسانية".¹

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل على أنه: "علم يدرس حسن إدارة الموارد النادرة من أجل تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة من خلال البحث عن الوسائل التي من شأنها أن تحقق أكبر إشباع ممكن".

2. علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي

إن ارتباط الوضع السياسي مع الوضع الاقتصادي في الدول هو أمر لا يمكن إنكاره أو تجاوزه، خاصة وأن أرض الواقع تبين بأن العلاقات بين الدول تحكمها عدة روابط، فنجد بأن التوترات السياسية بين دولتين ينتج عنه مباشرة توتر في العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

كما أنه وعند البحث عن العلاقة بين علم السياسة والاقتصاد سنجد أن هناك علم يختص في البحث بكل ما يتعلق بهذا الأمر هو علم الاقتصاد السياسي، ويهتم بدراسة الظواهر التي تنتج عن الموضوعين وما يرتبط بينهما، بحيث يرى آدم سميث أن الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الثروة في الدول، أما "ريمون بار" فإنه يرى أن هذا العلم هو العلم الذي يهتم بالموارد النادرة في المجتمع البشري وكليهما يصب في انشاء دول قوية لتتوسع إلى دراسة الاستراتيجيات العسكرية والجغرافية والسياسية، أي إلى تحقيق الأهداف السياسية، وبالرجوع إلى أسباب بعض الثورات التي حدثت في الدول سنرى أن الثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية 1917 كانت أهم أسباب اندلاعها هو التوتر الاقتصادي وسوء الأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى انتشار الجوع والفقر فيهما، لذلك يرى الكثيرون من الخبراء بأن التبادل التجاري والتعاون بين الدول هو من أجل أن تحقق الدول أهدافها السياسية والاقتصادية.

¹ - بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة

ما يمكن قوله حول العلاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فإن الاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية وبالتالي فإن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها ومؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي أوجدت علم الاقتصاد السياسي، وأن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع اقتصادية. كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الاقتصادية.

3. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

إن علم الاقتصاد السياسي له عد جوانب في المجتمع ويرتبط بعدة علوم أخرى، حيث أن العلوم في الدولة هي مهمة في إكمال بعضها، ومن هذه العلوم التي له علاقة قوية ومهمة

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية، يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات. لقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال (إن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى

التصرف على الشكل الذي اختاروه) فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي¹.

علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا. فعلم الاقتصاد له علاقة بعلم التاريخ وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة، إن عالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد، وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي، وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية. كما إن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية.. فأهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية²

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث إن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها.

¹ - ريتشارد سويديرغ، ترجمة: ابتسام خضرا، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2021.

² - جهاد صبحي القطيط، مفاهيم في الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2019، ص5.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية. ويعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فإنه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك. مع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics) وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. والباحث الاقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته. لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك¹.

علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات ؛ بين الأفراد والجماعات ، والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في

¹ - عمر علي باشا، علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية، منصة مدونات، 2018.

المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

4. أنواع التحليل الاقتصادي

يتناول التحليل الاقتصادي دراسة العلاقات التابعة بين الظواهر، أي العلاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية، بحيث يقوم منهج التحليل الاقتصادي على أساس إعادة الظاهرة الاقتصادية إلى عناصرها البسيطة التي يمكن فهمها ببسر أكثر من فهم الظاهرة بكليتها، ويمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى¹:

1- **التحليل الساكن:** هو تحليل اقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن عند دراسة الظاهرة المدروسة.

2- **التحليل الساكن المقارن:** هو تحليل اقتصادي يدرس ظاهرة إقتصادية من خلال علاقتها السببية في وضعين مختلفين دون الاهتمام بالكيفية التي تم بها الانتقال من الوضع الأول الي الوضع الثاني.

3- **التحليل الحركي (الديناميكي):** تحليل اقتصادي يدرس ظاهرة إقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن.

4- **التحليل الاقتصادي الوصفي:** يعتمد هذا التحليل على دراسة الظواهر الاقتصادية والمؤثرات بصفة نظرية أو وصفية بعيداً عن الأساليب الرياضية أو الكمية.

5- **التحليل الاقتصادي الرياضي:** يعتمد هذا التحليل على استعمال أدوات علم الرياضيات في تحليل العلاقات بين متغيرات الظواهر الاقتصادية قيد الدراسة.

6- **التحليل الاقتصادي القياسي:** يعتمد التحليل على استخدام أدوات كلاً من علم الرياضيات وعلم الإحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بين متغيرات

¹ - بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي 1، دروس وتمارين، مطبوعة جامعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، 2018، ص 6.

الظاهرة الاقتصادية المدروسة من أجل القياس الكمي للعلاقات التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة.

7- التحليل الاقتصادي الجزئي أو الوحدوي: يقوم على أساس دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة على حدة والتي تمثل النشاط الاقتصادي¹.

8- التحليل الاقتصادي الكلي: هو دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني، بحيث تتم دراسة الدخل الوطني، الإنتاج الكلي، الاستثمار الكلي وغيرها.

5. مناهج علم الاقتصاد

يعتبر المنهج الطريقة والأسلوب الذي يتبعه الباحث في استخلاص واستنتاج المعارف والمكتسبات من خلال الكشف عن النظريات والقواعد للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، ويوجد منهجين في علم الاقتصاد يمكن التطرق إليهما من خلال²:

1- المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي): هو البرهان الذي يبدأ به العقل من قضايا مسلم بها، دون اللجوء إلى التجربة كما يعرف الاستنباط في مناهج البحث العلمي على أنه انتقال الذهن من قضية أو عدة قضايا مسلم بها إلى قضية أو قضايا أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق ودون اللجوء إلى التجربة.

2- المنهج الاستقرائي: تعرف كلمة استقرائي بأنها طريقة لوصف شيء معين مما يؤدي إلى استنتاج شيء آخر، لذلك عند استخدامه في التفكير المنطقي فإن ذلك يعني جمع المعلومات والوصول إلى النتائج باستخدام الملاحظة أي أن المنهج الاستقرائي هو عملية منطقية ينتقل الباحث بواسطتها من الظواهر الاقتصادية إلى القوانين الاقتصادية العامة التي تحكم الظواهر قيد الدراسة.

¹ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص 7.

² - محمد سليمان هدى، مناهج البحث الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص: 13.

3- **المنهج التاريخي:** ويقوم هذا المنهج على دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة من خلال دراسة التاريخ والبحث فيه عن قوانين تفسر هذه الظواهر وتحكمها. ومن أهم مميزات هذا المنهج أنه لا يعتمد على حقائق ثابتة لكل الأفراد ولكل المجتمعات والأزمنة مما يجعل تفسيراته متطورة ومتناسبة مع ظروف كل مجتمع وكل زمان.

4- **المنهج الإحصائي:** ويستند هذا المنهج على الأساليب الإحصائية لاحتساب وتقدير الظواهر الاقتصادية. ولقد بدأ استخدام المنهج الإحصائي على السكان ثم انتشر هذا المنهج لدراسة التغيرات في الإنتاج والاستهلاك والأسعار وربطها بأسبابها. هذا وقد انتشر استعمال هذا المنهج في الآونة الأخيرة وأصبح من أهم الطرق الذي تعتمد عليه الدراسات الاقتصادية الحديثة.

5- **المنهج الرياضي:** وقد ظهر هذا المنهج في القرن التاسع عشر وذاع استخدامه منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن، ويعتمد في تحليله على استخدام المعادلات الرياضية. وما يعاب على هذا المنهج صعوبة تطبيقه بشكل واسع لما قد يكتنفه هذا المنهج من عوامل محددة كثيرة من أهمها ضرورة تثبيت كثير من العوامل المؤثرة بالظاهرة الاقتصادية وصعوبة قياس عدد من الظواهر رياضياً بطريقة سليمة.

6- **المنهج التجريبي:** ويعتمد هذا المنهج على وضع تجارب معملية أو حقلية أو ميدانية للتعرف على الظواهر الاقتصادية. ومن الواضح بدهة قلة استخدام هذا المنهج في مجال الدراسات الاقتصادية لصعوبة إجرائه لأن سلوك الظواهر الاقتصادية يرتبط بالأفراد الذين لا يستطيع الباحث تقييد سلوكهم أو التحكم فيه بدرجة ودقة كما هو الحال عند إجراء بحوث في علوم الكيمياء والطبيعة.

6. أهمية علم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الأساسية في العصر الحالي، والتي يجب على المجتمعات الإلمام بها لتستطيع النهوض والتقدم وتوزيع الدخل بالعدل ، كما أن توظيفه في الحياة العملية على

أرض الواقع، من شأنه أن يفسر المنظومة الاقتصادية على مستوى الدول، وعلى مستوى العالم، وفيما يأتي سنبين بعض وأبرز الفوائد المتأتية من دراسة علم الاقتصاد.

- يوضح الآلية التي تسير عليها النظم الاقتصادية وارتباطها باقتصاد وسياسة الدولة؛
- دراسته تمكن من تطوير الخطط الاقتصادية التي يؤدي تنفيذها إلى تقدم المجتمع وتحقيق الازدهار؛

- يدرس الموارد المتاحة للفرد والمجتمع وبين احتياجاته الأساسية ويعمل على التوازن بينهم؛

- يساعد على التوزيع العادل للثروات والموارد بين أفراد المجتمع وكذا المحافظة على مستقبل الأجيال القادمة؛

- يعمل على الرقي بالمجتمع الذي يستغل هذا العلم وحل المشكلات التي تعترضه، من خلال قدرته بشكل نسبي على التنبؤ بالمشكلات التي قد تعترضهم؛

- ينظم نشاط البيع والشراء بين المواطنين ليقدم أفضل حلول تساعد الفرد والمجتمع ككل؛

- تجعل دراسته من الممكن تجنب بعض المشاكل المتوقعة في المستقبل، بالنظر إلى الظروف الحالية والبيانات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بهذه المشاكل.

المحور الثاني:

المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الإشباع، كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية وفي الإسلام.

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، إذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون الحياة ، غير ان تحديد هوية وحقيقة هذه المشكلة لا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب المختلفة خاصة وأن المشكلة الاقتصادية لا تظهر بشكل كبير في البلدان المتقدمة صناعياً أو في البلدان الخليجية البترولية ذات الدخل المرتفع على الفرد الواحد من السكان. في حين تبدو المشكلة بشكل واضح لدى غالبية السكان في البلدان قليلة الموارد، المكتظة بالسكان الراغبين بالاستهلاك رغم عدم توفرهم على الإمكانيات اللازمة

1. مفهوم المشكلة الاقتصادية ونشأتها

وردت عدة تعاريف للمشكلة الاقتصادية يمكن التطرق لبعض منها على أنها:

تعرف المشكلة الاقتصادية أو ما يطلق عليها مشكلة الندرة بالفجوة بين الموارد المحدودة والاحتياجات اللامحدودة، مما يجعل هناك حاجة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستخدام الأمثل لهذه المصادر وبأعلى كفاءة، وذلك لتحقيق جميع الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى أكبر عدد من الرغبات الأخرى¹.

أو هي "عدم إمكانية الموارد الاقتصادية المحدودة من تلبية كافة الاحتياجات المتزايدة "

¹ - مختار عبد الحكيم طالبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية- النظم الاقتصادية، مركز كلية الحقوق، جامعة القاهرة،

وتعرف على أنها: "محدودية الموارد، وكثرة الحاجات التي تفرض على المجتمع الاختيار ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية بالموارد محدودة عبر الزمن بالمقارنة بين حاجات ورغبات الإنسان المتعددة والمتجددة"¹

2. عناصر المشكلة الاقتصادية

تتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فيما يلي :

- **الحاجات الإنسانية:** هي تلك الرغبة والاحساس الذي يشعر به الفرد من أجل إشباعها، وتتصف الحاجة الإنسانية بأنها متعددة ومتنوعة ومتزايدة ويترتب على عدم تلبيتها إحساس بالحرمان والألم.

- **الموارد المتاحة:** تمثل الموارد العنصر الثاني للمشكلة الاقتصادية، ويقصد بها السلع والخدمات المتاحة لاستخدامها في إشباع الحاجات البشرية. ويجب ان تتميز هذه الموارد بالندرة النسبية أي أن هذه الموارد لا تكفي بالنسبة للحاجة إليها. كما تتميز أيضا بأنها موارد ذات استخدامات بديلة. فمثلا عنصر الأرض يمكن استخدامها لزراعة المحاصيل المختلفة ويمكن أيضا تحويله من نشاط زراعي لاستخدامه في بناء المنازل أو المصانع عليه.

- **طريقة توزيع الموارد على الحاجات:** تختلف أنماط توزيع الموارد من شخص لأخر كلا حسب ميوله ورغباته الشخصية وامكانياته والموارد المتاحة لديه والاهمية النسبية لتفضيلاته المختلفة فقد يفضل بعض الاشخاص تخصيص نسبة أكبر من دخله للإنفاق على الغذاء ونسبة أقل للإنفاق على الملابس مثلا، بينما يفضل البعض الآخر الإنفاق على الكتب العلمية بنسبة أكبر من انفاقه على الملابس (أي ان الامر نسبي يختلف من شخص لآخر)، وكذلك يختلف نمط توزيع الموارد على الحاجات الإنسانية في المجتمعات الغنية عنه في المجتمعات أو الشعوب الفقيرة،

¹ - حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد - المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،

3. حلول المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الثلاثة

في النظام الرأسمالي : طالما أن النظام الرأسمالي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، التي تتجلى مظاهرها في حرية الملكية الفردية، سيادة المستهلك، حرية العمل والإنتاج، فإن حل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام يتم عن طريق جهاز الثمن أو السعر، بحيث يترك أمر تحديده لأسلوب السوق¹.

في النظام الاشتراكي: تقوم الدولة في ظل هذا النظام بمواجهة المشاكل الاقتصادية المختلفة وتحديد خيارات المجتمع بواسطة التخطيط والتنسيق الحكومي المركزي، حيث يقوم المخططون بتحديد سلم التفضيل الجماعي، أي أنهم هم الذين يختارون السلع والخدمات التي ينبغي انتاجها ويقومون بترتيبها وفقا لأهميتها النسبية ثم يقومون بتوزيع الأهداف الإنتاجية على المشروعات داخل مختلف القطاعات، وبذلك يعرف كل مشروع مهمته التي يقوم بها من حيث انتاج سلعة ما وبكميات ومواصفات محددة².

في النظام الإسلامي: إن الأسئلة التي تطرحها الشريعة الإسلامية بخصوص المشكلة الاقتصادية، لا تخص الموارد والحاجات، وإنما تفحص درجات السلوك البشري بما يخدم الاستقامة وليس الموضوعية، وعائد الالتزام وليس عائد رأس المال، لذلك تتوزع المشكلة الاقتصادية على المحورين الآتين³:

1. الفساد: والذي يمثل خروج الشيء عن الاعتدال، والفساد يبدأ بالفساد الذي مصدره البناء العلوي في الهرم السلطوي، لقوله تعالى: " وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد" فالمشكلة الاقتصادية في منظور الاقتصاد الإسلامي هي ليست ندرة الموارد لأن التسخير يبطل هذا الغرض، لأن الله سبحانه وتعالى حشد وسخر للإنسان في هذا الكون كل منافعه ومصلحه ووفر له الموارد الكافية لكن

¹ - بلالط محمد إدريس، المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2023، ص 2.

² - محمد أحمد الإنسي، المشكلة الاقتصادية، الأسباب والحلول، مكتبة النور للنشر والتوزيع، 2023، ص 11.

³ - حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1991، ص 31.

الإنسان ضيع على نفسه الفرصة بظلمه وكفرانه، وبالتالي فالفساد هنا يقتزن بالإسراف والتبذير في الموارد وليس شح الموارد.

2. الأنانية: فالمشكلة الاقتصادية منشأها من خلال السلوك الأناني فقد يكون الإيراد أكبر ، إلا أن هناك أضرار تلحق بالبيئة تؤدي إلى نشوء كلف اجتماعية يتحملها المجتمع على المدى الطويل أو أن معدلات الربح تتدنى إلى المستوى الذي لا يشجع على التشغيل والاستثمار.

وعليه فالمشكلة الاقتصادية تبدأ من الذات خاصة إذا كانت الذات تهيمن على نسبة من الموارد ولا تخضع لرداع أخلاقي ينعكس ذلك على الفعاليات الاقتصادية في الإنتاج والتبادل والتوزيع ولاستهلاك لتتفاقم هذه المشكلة وتتراكم تعقيداتها، وبالتالي فالمشكلة الاقتصادية في هذا السياق تبدو مشكلة سلوكية أكثر من كونها ندرة واختيار، فحل المشكلة الاقتصادية هو اتباع العدل والوسطية في السلوك الانفاقي سواء استثمار الموارد أو تخصيصها.

المحور الثالث:

عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم.

تُعرّف عناصر الإنتاج بأنها المدخلات التي تُستخدم لإنتاج شيء ما أو تقديم خدمة معينة، وتشمل الأرض والعمالة والتنظيم ورأس المال.

1. مفهوم عناصر الإنتاج

بحسب المفهوم الاقتصادي المعاصر فإن عناصر الإنتاج هي المكونات المطلوبة لإنشاء سلعة أو تقديم خدمة يمكن بيعها، ويمكن تقسيم العناصر إلى أربع فئات هي¹:

أ. **العمل**: هو عبارة عن الجهد الذي يبذله العنصر البشري من أجل تحويل المواد الخام إلى منتجات ويعتبر العمل عنصر أساسي في العملية الانتاجية.

ب. **رأس المال**: لا يقتصر رأس المال على النقود فقط بل يشمل أيضاً على كافة العناصر التي تدعم العملية الانتاجية كالألات والوسائل الضرورية للعملية الانتاجية .

ت. **الأرض**: تعتبر الأرض واحدة من أهم عناصر الانتاج وتعرف الطبيعة بأنها هي الموارد والقوى التي يحصل عليها الانسان دون جهد وتشمل معها المناجم ، والغابات .

ث. **التنظيم**: فيعتبر حلقة الوصل بين عناصر الانتاج المختلفة وإدارتها حيث أنها تحسن استغلال جميع العناصر بالشكل الذي يحقق الأهداف المنشودة ويقوم التنظيم بالأشراف على هذه العناصر لضمان جودة الانتاج

كما يعرف الانتاج على أنه مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن استغلال وذلك للحصول على مواد منتجة لإشباع الحاجة، والرغبات. فمن الممكن تعريف الانتاج بتحويلات المواد الخام ومرورها بعدة مراحل من العمل للحصول على منتج أو سلعة تساهم في إشباع حاجات الانسان. ومن التعريفات الأخرى للإنتاج أنه كل عملية لها مدخلات، ومخرجات،

¹ - عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، مجلة الاقتصاد الإداري، المملكة العربية السعودية، 2002، ص: 121.

وموارد تعمل على تطبيق مجموعة من الخطوات التي تساهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات يستفيد منها الأفراد في المجتمع.

2. خصائص عناصر الإنتاج : العمل ، الطبيعة أو الأرض ، رأس المال، التنظيم

تختلف خصائص عناصر الإنتاج من عنصر إلى آخر نتيجة اختلاف طبيعة الخدمة التي تعتمد عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج، بحيث نجد:

الأرض: تُعد الأرض أحد أهم عناصر الإنتاج الأساسية، وخاصة أنها تشمل الزراعة والعديد من الموارد الطبيعية الأخرى، مثل العقارات التجارية والمعادن النفيسة كالذهب والفضة التي يُمكن أن تُؤخذ من التربة وتُستخدم في الاستهلاك البشري، ولهذا كان المزارعون قديماً يتمسكون بأراضيهم بقوة، ويحاولون زراعتها والاستفادة منها لأن ذلك سيزيد من قيمتها على نحوٍ كبير، وليس المزارعون وحدهم من أدرك ذلك إذ كان أول من تحدث عن قيمة الأرض واعتبرها مصدراً للثروات كلها هم مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين الذين كانوا يُسمون "الفيزيوقراطيون".

إلا أن علينا القول أن الكثير من الأعمال التجارية، وخاصة الحديثة منها، باتت لا تحتاج إلى الأرض لإنشائها مثل الأعمال التكنولوجية والتقنية التي يُمكن القيام بها بسهولة من أي مكان، ومع ذلك فإن القاعدة الذهبية لا زالت قائمة وهي أن الأرض هي أهم استثمار لأي مشروع.

العمل: يُشار إلى الجهد الذي يبذله الشخص لبيع سلعة أو تقديم خدمة ما باسم العمالة، فكل وظيفة يشغلها شخص ما هي شكل من أشكال العمالة، ففي أي فندق مثلاً يُعتبر عامل النظافة الذي يمسح النوافذ وينظف المبنى، وموظف الاستقبال الذي يُسجل النزلاء ويثبت حجوزاتهم، والحارس الذي يقف أمام الباب الرئيسي، جميعهم أمثلة على العمالة في الفندق.

وفي أي شركة يُعتبر المحاسب الذي يجري الحسابات ويُعد التقارير ويفحص المعلومات المالية للأعمال التجارية، ومندوب المبيعات المسؤول عن التسويق والترويج للمنتجات؛ أمثلة على العمالة في الشركة .. وهكذا.

وتُعتبر العمالة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، التي تتميز بتغيرها من قطاع إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، إذ يضع كل منها معايير خاصة للجودة والكفاءة، ومقياس الأجور، والمهارات المطلوبة، ومدى صعوبة العمل وغيرها.

وبناءً على ذلك قد تتغير عناصر الإنتاج للصناعات بشكل كامل، ومن الأمثلة على ذلك تعديل إجراءات الإنتاج في قطاع تكنولوجيا المعلومات بعد الاستعانة بمصادر خارجية للعمل في الدول ذات الأجور المنخفضة.

رأس المال: غالباً ما يُشار إلى النقود في الأعمال التجارية على أنها رأس المال، والحقيقة أن المال بحد ذاته ليس عنصراً مباشراً من عناصر الإنتاج لأنه لا يُستخدم لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة،

وإنما يستفيد أصحاب الشركات ورجال الأعمال منه في شراء المعدات والآليات التي تلزمهم، أو دفع ثمن العقارات، أو دفع أجور الموظفين، وهو ما يُسهل عملية الإنتاج ويُسرّعها، وبناءً على ذلك فإن الاقتصاديين المعاصرين الذين أسميناهم بالكلاسيكيين الجدد يعتبرون رأس المال مصدراً أساسياً للقيمة.

ويجب دائماً الفصل والتمييز بين رأس المال الشخصي ورأس المال الخاص بالعمل، ووضع كل منهما في حساب منفصل، فالسيارة التي تُستخدم لحياتك وأغراضك الشخصية لا تُعتبر جزءاً من رأس المال التجاري، والعكس صحيح.

وتتحكم الشركات بتدفق رأس المال وفقاً لتقييم أدائها، فعلا سبيل المثال عندما تمر الشركة بفترة كساد أو ركود اقتصادي أو عندما تتلقى خسائر متتالية؛ فإنها تسارع لتقليل

الإنفاق من أجل ضمان تحقيق الأرباح، أما في فترات الازدهار والتوسع فإنها تسارع لشراء معدات وآلات وأجهزة جديدة كاستثمارات مالية.

والجدير بالذكر أن تلك العناصر التي يتم شراؤها لاستخدامها في الإنتاج تُسمى برأس المال، فالجرار الذي يشتريه المزارع لحصاد الثمار يُعتبر مثلاً على رأس المال، والمكاتب التي يستخدمها الموظفون في الشركة هي مثال آخر كذلك.

التنظيم والإدارة: وهو من أهم عناصر الإنتاج، حيث تعتبر العملية التنظيمية هي العقل المدبر الذي يجمع عناصر الإنتاج المختلفة، حيث ينظم العملية الإنتاجية من مرحلة إنشاء المشروع ومروراً بمراحل الإنتاج المختلفة، وينتهي بوصول السلعة للمستهلك النهائي، أو من خلال تقديم خدمة له، والإدارة هي المسؤولة عن تحديد الكمية المنتجة، وسعر السلعة المنتجة، أو الخدمة المقدمة، وبالتالي إما أن يكون هنالك ربح للشركة، أو خسارة، ويطلق على العائد الذي تحصل عليه العملية الإنتاجية بالربح العادي.

المحور الرابع:

الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية الذي توفر النشاط الاقتصادي.

1. مفهوم الاعوان (الوحدات) الاقتصاديين

يقصد بالاعوان الاقتصادي كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا .

2. تصنيفات الاعوان الاقتصاديين

يتم تصنيف الأعوان الاقتصاديين الى مجموعات يطلق عليها مصطلح القطاعات وهي:

أ. **العائلات** : تعتبر العائلات الخلية الأساسية في المجتمع ويتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع والخدمات، بحيث تتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون بصورة اعتيادية مع بعضهم البعض وتحت سقف واحد ، ويمكن اعتبار كل شخص يعيش بمفرده بمثابة عائلة وينقسم قطاع العائلات إلى:

- العائلات العادية : وتضم شخص أو أكثر تربطهم أواصر القرابة أو الدم .

- العائلات الغير عادية : وهي مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ولا

تربطهم أواصر القرابة مثل الجنود في التكنات ، المرضى في المستشفياتالخ

ويتمثل نشاط العائلات في استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع

والخدمات)، كما تقوم بادخار الجزء المتبقي من دخلها، بالإضافة إلى أعمال أخرى هي :

- تستثمر مدخراتها.

- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة)

ب. المؤسسات الاقتصادية (الشركات):

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن شركات تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية والبشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض إنتاج السلع والخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح ويمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية إلى: مؤسسات خاصة ومؤسسات عمومية ومؤسسات مختلطة، ويتمثل نشاط المؤسسات الاقتصادية في¹:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق وهذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسي للمؤسسات؛

- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها؛

- تدفع الضرائب والرسوم للدولة.

ت. المؤسسات المالية:

عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد وتحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا، ومن أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها وشركات التأمين.... الخ

ويتلخص نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين؛

- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد؛

- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة؛

- تستهلك السلع والخدمات.

¹ - بوشريية محمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

ث. الإدارات العمومية :

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجاناً للعائلات مثل التعليم، الأمن، العدالة، وتعطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب، كما يتلخص نشاطها في :

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع؛
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين؛
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية؛
- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

ح. الخارج (العالم الخارجي):

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين غير متجانسين والمتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة ويطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم ويتلخص نشاط العالم الخارجي في:

- تصدير واستيراد السلع والخدمات؛
- انتقال رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي.

المحور الخامس:

النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية:

الإنتاج، الاستثمار، التبادل، الاستهلاك. الادخار

تعرف الأنشطة الاقتصادية والعمليات الاقتصادية على أنها مجموعة من المبادرات والأنشطة والجهود، التي يقوم بها الأفراد في شتى المجالات الاقتصادية، مثل القطاع الزراعي، والصناعي، والتجاري، والخدمات، بهدف توفير وإشباع رغباتهم واحتياجاتهم، عن طريق شراء سلعة أو بيعها، أو صنع أي منتج، وهي عملية يتخللها الإنتاج والتوزيع، والاستهلاك، وتعد الطاقة والأيدي العاملة، ورأس المال والموارد، المدخلات الأساسية لأي نشاط اقتصادي، وأن من أبرز النشاطات الاقتصادية هو الإنتاج، الاستثمار والادخار.

1. الإنتاج : مفهومه، عناصره، أهميته في النشاط الاقتصادي

أ. مفهوم الإنتاج: الانتاج هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن استغلال المدخلات من أجل الحصول على مواد منتجة لإشباع الحاجات، والرغبات.

وفي تعريف آخر هو: عملية تحويل المواد الخام ومرورها بعدة مراحل من العمل للحصول على منتج أو سلعة تساهم في إشباع حاجات الانسان¹.

كما يمكن تعريفه على أنه كل عملية لها مدخلات، ومخرجات، وموارد تعمل على تطبيق مجموعة من الخطوات التي تساهم في تحويل المواد الخام إلى منتجات يستفيد منها الأفراد في المجتمع.

ب. عناصر الإنتاج:

العمل: هو عبارة عن الجهد الذي يبذله العنصر البشري من أجل تحويل المواد الخام إلى منتجات ويعتبر العمل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية؛

¹ - بن زهية محمد، إدارة الإنتاج والعمليات، مطبوعة بيداغوجية، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2023، ص12.

رأس المال: لا يقتصر رأس المال على النقود فقط بل يشمل أيضاً على كافة العناصر التي تدعم العملية الانتاجية كالألات والوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية

الأرض: تعتبر الأرض واحدة من أهم عناصر الانتاج وتعرف الطبيعة بأنها هي الموارد والقوى التي يحصل عليها الانسان دون جهد وتشمل معها المناجم، والغابات

التنظيم: فتعتبر حلقة الوصل بين عناصر الانتاج المختلفة هي الإرادة حيث أنها تحسن استغلال جميع العناصر بالشكل الذي يحقق الأهداف المنشودة وتقوم الادارة بالأشراف على هذه العناصر لضمان جودة الإنتاج

ت. أهمية الإنتاج في النشاط الاقتصادي:

للإنتاج أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ـ يوفر فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى أنه يوفر المزيد من السلع أو المنتجات، وأيضاً الخدمات فتصبح متاحة؛
- ـ يساهم في النمو، والنهوض بالمجتمع من خلال تزويده بمجموعة من الخدمات، والسلع بشكل دائم¹؛

ـ يساعد في زيادة المردودية المادية للأفراد، والمؤسسات؛

ـ يعمل على توحيد الجهود بين الأفراد داخل المؤسسة الواحدة؛

ـ يُحسن من مستوى المعيشة في الدولة ، وزيادة الرفاهية؛

ـ يزيد من قوة الدول على التصدير. يزيد ثروات المواطنين في البلد المنتج.

¹ - قيصر عبد الكريم الهيتي، أهمية الإنتاج وضوابطه في الفكر الاقتصادي الإسلامي، قسم العلوم الإسلامية، جامعة الأنبار، العراق، 2010، ص23.

2. الاستثمار: مفهومه، أهميته، محدداته

أ. مفهوم الاستثمار: الاستثمار هو عملية استخدام الأموال أو الموارد الأخرى في الأصول مثل الأسهم، والسندات، والعقارات، بغرض كسب العائد عليها في المستقبل، ويهدف الاستثمار إلى زيادة قيمة رأس المال أو توليد دخل مستمر عبر الزمن. كما يعتبر الاستثمار جزءاً أساسياً في التخطيط المالي الشخصي والتجاري، حيث يمكن أن يساعد في تحقيق الأهداف المالية للأفراد والشركات، مثل بناء الثروة، وتوفير التقاعد المبكر، وتحقيق الأرباح¹.

وتتضمن عملية الاستثمار تحليل الأصول وتقييم المخاطر، واتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة وفقاً لأهداف المستثمر وتحمله للمخاطر.

ب. أهمية الاستثمار:

➤ **زيادة الثروة:** يمكن الأفراد والمؤسسات من زيادة ثروتهم من خلال العمليات الاستثمارية عندما يتم توظيف الأموال بشكل صحيح وذكي، وبالتالي تحقيق عوائد مالية كبيرة تؤدي إلى زيادة القيمة الصافية²؛

➤ **التقاعد والأمان المالي:** يعتبر الاستثمار أداة هامة للتخطيط التقاعد وتأمين المستقبل المالي، من خلال الاستثمار في حسابات التقاعد أو الأسهم أو العقارات وبالتالي يمكن الأفراد من بناء مخزون من الثروة لتلبية احتياجاتهم المالية في مرحلة التقاعد³؛

➤ **مواجهة التضخم:** يعد الاستثمار وسيلة فعالة للتصدي لتأثير التضخم على القوة الشرائية للأموال، وعادة ما تكون نسب العائد على الاستثمارات أعلى من معدل التضخم مما يسمح بزيادة قيمة المال على المدى الطويل؛

¹ - عادل عبد العظيم، مفهوم الاستثمار، المعهد العربي للتخطيط، 2009.

² - حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006، ص7.

³ - أحمد سيد أحمد، خصائص عقد الاستثمار وطبيعته القانونية، المجلة القانونية، جامعة عين الشمس، مصر، بدون

➤ **خلق فرص عمل:** يسهم الاستثمار في دعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديدة عندما يستثمر الأفراد والشركات في المشاريع والأعمال التجارية وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي؛

➤ **التنوع وتقليل المخاطر:** من خلال توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأصول، يمكن من تقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق الواحدة.

ت. محددات الاستثمار:

➤ **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق من محددات الاستثمار بحيث كلما كان السوق كبيراً أدى ذلك إلى تشجيع الاستثمارات؛

➤ **الاستقرار السياسي** يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً في إقامة الاستثمارات لما له من دور في منح الأمان في نفوس المستثمرين؛

➤ **مرونة القوانين والسياسات الاقتصادية** كلما كانت هذه القوانين مرنة وتتماشى مع تطلعات المستثمرين خاصة من ناحية الوضوح وعدم التعقيد ، كلما شجعت المستثمرين على الاستثمار؛

➤ **مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي:** مثل التضخم والكتلة النقدية

➤ **الفساد الإداري:** يؤثر مؤشر الفساد الإداري على قرار المستثمر حيث أن انتشار وتفشي الفساد في البيئة الاستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين على الاستثمار.

➤ **البنية التحتية المتطورة:** خصوصاً المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات.

3. التبادل: مفهومه، أشكاله

لا يستطيع الإنسان مقاومة الندرة بمفرده لأنه لا يمكنه القيام بكل مهام الإنتاج، لذلك يقوم بالتعاون مع أعضاء الجماعة حتى يتمكن من الحفاظ على بقائه، بحيث يكون هناك

تقسيم للعمل، تخصص من خلاله كل فئة في إنتاج معين توفر البعض منه لتلبية حاجاتها، فيما تتبادل الباقي مع أعضاء الجماعة، كما تشكل النقود الأداة الأساسية لتبادل السلع والخدمات، كونها توفر مقياساً موحداً لقيمة المنتجات.

أ. مفهوم التبادل:

التبادل هو عملية تداول السلع والخدمات في السوق أو التنازل عن المنافع التبادلية للحصول على منافع استعمالية بصفة مباشرة أو عن طريق وسيط.

ب. أشكال التبادل:

عرفت عملية التبادل من الناحية التاريخية شكلين رئيسيين هما:

➤ المقايضة أو التبادل الطبيعي: وهي عملية التبادل المباشر للمنتجات أي تبادل سلعة بسلعة؛

➤ التبادل النقدي: هو نتيجة للتقسيم الاجتماعي للعمل، حيث أصبحت النقود وسيط لعملية المبادلة أي: سلعة - نقود - سلعة.

4. الاستهلاك: مفهومه، أشكاله، محدداته

ينظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. وللاستهلاك علاقة قوية بـ الإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل. وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

أ. مفهوم الاستهلاك :

الاستهلاك هو عملية استعمال سلعة أو خدمة بهدف إشباع حاجة عند الإنسان بشكل مباشر (استهلاك نهائي)، أو بغرض إنتاج سلعة أو خدمة أخرى (استهلاك وسيط). وينتج

عن الاستهلاك إفناء فوري وكلي للسلعة (تناول الأطعمة مثلا) أو تدريجي وجزئي (استعمال جهاز إلكتروني معين مثلا).

ويعرّف الاستهلاك أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي ينفق في اقتناء السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات معينة. إذ أن الدخل المكتسب إما أن ينفق في الاستهلاك أو يخصص من أجل الادخار.

ب. أشكال الاستهلاك:

➤ **الاستهلاك المباشر (النهائي):** يعرف بأنه نوع الاستهلاك الذي تخدم به البضائع الاحتياجات البشرية بشكل مباشر وفوري، حيث تصل البضائع لمستخدمها النهائي مباشرة، ومن الأمثلة على هذا النوع من الاستهلاك ارتداء الملابس المشتريات، أو أكل الطعام، أو استخدام الأثاث في المنزل، ويجدر الذكر إلى أنّ الاستهلاك المباشر يمكن تسميته أيضًا بالاستهلاك النهائي.

➤ **الاستهلاك غير المباشر (الوسيطة):** يعرف بأنه استخدام الخدمات والأغراض بهدف الحصول على خدمات أو منتجات أخرى لاستهلاكها، كاستخدام آلات الخياطة بهدف إنتاج الملابس، وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستهلاك غير المباشر يسمى أيضًا بالاستهلاك الإنتاجي.

5. الادخار: مفهومه، أشكاله، أهميته

الادخار هو الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية والحسابات لأجل،...). والادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء الأثاث، الخ)

أ. مفهوم الادخار:

يتمثل الادخار في اقتطاع نسبة أو جزئ محدد من الدخل الشهري أو اليومي دون إنفاقه لفترة زمنية معينة قد تصل إلى سنوات، وعادة ما يتم اقتطاع مبلغ الادخار قبل البدء بعملية الإنفاق.

وفي تعريف آخر للادخار هو توفير جزء من المال لاستخدامه لاحقاً، إذ إنّ للمال أهمية كبرى لا سيما في توفير الحاجات اليومية، لذا من المهم تخصيص مبلغ صغير للقيام بادخاره واقتطاعه من الدخل الكلي للفرد أو العائلة¹.

ب. أشكال الادخار

هناك نوعان أساسيان من أنواع الادخار وهما:

1. **الادخار الاختياري:** ويعتبر الادخار الحر، حيث يقوم فيه الأشخاص بتوفير جزء من دخلهم المالي بشكل حر دون قيود، بمحض إرادتهم ودون تدخل من أحد، ولا سيما أن هذا النوع هو المتعارف عليه لكي ينهض الفرد بمستواه الاقتصادي وبمستواه الأسرى، بحيث يكون مرتبط بمصاريف مدرسية أو لكي يؤمن مستقبله أو مستقبل أطفاله؛

2. **الادخار الإجباري:** وهو إلزامي حيث تكون الحكومات أو الجهات المعنية هي المسؤولة عن قرار الادخار، ويكون ذلك وفقاً لمقتضيات قانونية، أو وفقاً لمديونيات بنكية؛

3. **الادخار الوقائي :** لمواجهة المصاعب المالية المستقبلية كالأزمات الاقتصادية والظروف المالية الطارئة؛

4. **الادخار الإنشائي:** ادخار مبلغ لبناء مشروع استثماري يزيد من قيمته؛

5. **الادخار الموجه:** نحو هدف مالي قصير الأجل لتحقيق ملكية معينة.

¹ - مركز التواصل والمعرفة المالية، تقرير حول الادخار، تعريفه، أنواع، محدّداته، 2016.

ت. أهمية الادخار

- المدخرات يتم استخدامها لسد الحاجات الأساسية في وقت لاحق خصوصا في مواجهة الظروف الاستثنائية،
- بناء المستقبل وتأمين احتياجاته، خاصة وأن المستقبل يحتاج إلى الكثير من المتطلبات المالية اللازمة لبنائه ويعد المال الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف المستقبلية؛
- مواجهة الظروف المالية الطارئة؛
- إنشاء المشاريع خاصة وأن المشاريع تتطلب رأس مال كاف لتنفيذها .

المحور السادس:

المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

المؤسسة الاقتصادية هي منظمة اقتصادية ذات استقلالية، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية، والإعلامية، والمادية، والمتعلقة بالموارد البشرية؛ بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني وزماني.

1. مفهوم المؤسسة الاقتصادية أهدافها

يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها : وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية وبشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الأفراد في بيئة العمل¹.

أو هي: "هيكل تنظيمي مستقل يقوم بمزج عناصر الإنتاج المختلفة من عمل ورأس مال واستهلاكات وسيطة بهدف إنتاج وبيع السلع والخدمات".

وفي تعريف آخر هي: عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية؛ بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناءً على أهداف تُحددها الإدارة؛ حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية².

كما تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي من أهمها³:

¹ - بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 ، 2020، ص3.

² - زبير محمد، اقتصاد المؤسسة، دروس ومحاضرات، قسم علوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، 2020، ص13.

³ - محمد خميسي بن رجم، تسيير مخاطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الجزائر، 2018، ص14.

لـ **تحقيق الأرباح**: هو الهدف الأساسي من بين أهداف المؤسسة الاقتصادية؛ إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، وزيادة نمو وتطور أعمالها؛ من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.

لـ **تحقيق المتطلبات المجتمعية**: هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها، سواءً أكانت خدمات أم سلعاً؛ مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.

لـ **عقلنة الإنتاج**: هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

لـ **الأهداف الاجتماعية**: هي مجموعة من الأهداف تُقسم إلى الآتي: المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين. تأسيس أنماط استهلاك محددة؛ من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم. الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي.

لـ **الأهداف التكنولوجية**: هي الأهداف المرتبطة بتطبيق البحث العلمي؛ بهدف تطوير المنتجات، ومواكبة التطور التكنولوجي للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسية في السوق.

2. وظائف المؤسسة الاقتصادية

يرتبط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من الوظائف وهي¹:

❖ **الوظيفة المالية**: هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتم بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة، والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وتعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات المالية للمؤسسة الاقتصادية؛ من خلال دراسة خططها وبرامجها الاستثمارية، ومن

¹ - الطيب الداودي، سلمى مانع، دور التنظيم في تفعيل وظائف المؤسسة الاقتصادية العمومية، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2011، ص152.

ثم اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في تحقيق هذه الخُطط؛ من أجل الوصول إلى الأهداف.

❖ **وظيفة الموارد البشرية:** هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية، وتهتم بصياغة الخُطط، وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة.

❖ **وظيفة التمويل:** هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات والعمليات في المؤسسة الاقتصادية، وتحمل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات.

❖ **وظيفة الإنتاج:** هو تنفيذ كافة النشاطات التي تُساهم في جذب عوامل الإنتاج أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ومن ثمّ المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، وغالباً يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحدة.

❖ **الوظيفة التجارية:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على الإداريين، والموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات والمواد وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، كالمدخلات والمخرجات.

3. تصنيفات وخصائص المؤسسة الاقتصادية

تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى عدّة أنواع، يمكن حصرها في :

1-3 تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً للقطاع: وتُصنف إلى ثلاثة قطاعات هي:

القطاع الأولي: هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قوية مع الطبيعة، مثل المناجم، ومؤسسات الصيد البحري، والمؤسسات الزراعية.

القطاع الثاني: هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العمومية، والمؤسسات التحويلية التابعة لقطاع الصناعة.

القطاع الثالث: هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين، والمصارف وغيرها.

2-3 تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً للشكل القانوني: وتُصنف إلى نوعين رئيسيين هما:

▪ **شركات الأشخاص:** هي المؤسسات الاقتصادية التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصية للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصية، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة، وتصنف هذه الشركات إلى شركة المحاصة، وشركة التوصية البسيطة، وشركة التضامن.

▪ **شركات الأموال:** هي المؤسسات الاقتصادية التي تهتمّ بجمع أكبر كمية ممكنة من المال، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والشركة المساهمة العامة، وشركة التوصية بالأسهم.

3-3 تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً لطبيعة ملكيتها: وتُصنف إلى الأنواع الآتية:

▪ **المؤسسات الخاصة:** هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص.

▪ **المؤسسات المختلطة:** هي المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص.

▪ **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة، ولا يمكن إغلاقها أو بيعها إلا في حال وافقت الحكومة على ذلك

المحور السابع:

السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه،

كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.

وُجدت الأسواق منذ انخراط البشر في التجارة. يُعتقد بأن أولى البازارات كانت قد نشأت في بلاد فارس، ومن هناك انتشرت إلى باقي أجزاء الشرق الأوسط وأوروبا.

1. مفهوم السوق وأنواعه

يُقصد بالسوق لغوياً بأنه الموضع الذي يُجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتياح.

أما اصطلاحاً فهو: مكان عام يلتقي فيه البائعون والمشترون لبيع وشراء المنتجات والأوراق المالية والخدمات إما مباشرة أو من خلال وسطاء، وقد تكون الأسواق في الهواء الطلق أو داخل مباني، ويختلف وصف السوق من بقعةٍ لأخرى حول العالم، إذ يوصف بـ"سوق" بالعربية، وبـ"بازار" بالفارسية، وبـ"الميركادو" بالإسبانية¹.

كما تعرف السوق (market) بأنها الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعو السلع أو الخدمات مع مشتريها سواء أكان هذا اللقاء في المكان نفسه أو عبر وسائل الاتصال، وهذا الحيز يمكن أن يكون قرية أو حياً أو مدينة أو قطراً أو إقليمياً وقد يشمل العالم بأسره .

وفي النظرية الكلاسيكية السوق مكان نظري حيث يتقابل العرض مع الطلب وتتحدد الأسعار في ضوء العلاقة بينهما.

¹ - سعيد العبيدي، مبادئ علم الاقتصاد،

chrome-

extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2020_05_0

4!12_15_18_PM.pdf

أنواع الأسواق:

أ. سوق السلع والخدمات:

وتشمل السلع التي يتم التفريق بينها حسب طبيعتها كالتالي:

- سوق السلع الاستهلاكية : سوق الخضار والفواكه واللحوم .
- سوق السلع التجهيزية : مثل السوق الفلاحية والصناعية (الآلات والمعدات) .
- سوق السلع الوسيطة : مثل سوق النفط والمواد الأولية.

ب. سوق العمل:

هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات) مثل : الوكالة الوطنية للتشغيل ، مكتب تشغيل الشباب.

ت. سوق المال (الأوراق المالية):

هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها وينقسم إلى:

- سوق مالي: يتم فيه تداول الأوراق المالية (السندات والأسهم) متوسطة وطويلة الأجل
- سوق النقد : يتم فيه التداول لمدة قصيرة الأجل مثل : القروض والأوراق التجارية وأسعار الصرف والعملات .

2.المتدخلين في السوق

➤المشترون: وهم مجموعة الأشخاص الذين يتوقعون إشباع رغباتهم واحتياجاتهم في السوق.

➤القوة الشرائية: وهي الدافع الأساسي الذي يُحوّل رغبات المشترين واحتياجاتهم إلى طلب فعّال.

➤ **البائعون:** وهم مجموعة الأشخاص الذين يعرضون سلعهم وخدماتهم، ويتوقعون في المقابل أن يحصلوا على عائد مادي، بحيث يوفر هذا العائد الإيرادات اللازمة لتغطية تكاليف الإنتاج ولتحقيق الربح.

➤ **وسائل التواصل:** يجب أن تتوفر وسائل تواصل بين المشتري والبائع، والتي تقوم بدورها بتقديم السلع والخدمات المعروضة للبيع.

➤ **الموازنة في المعرفة:** يشترط لوجود السوق واستمرار عمله، أن يكون هناك موازنة في المعرفة بين المشتري والبائع، وذلك بتجنب حجب المعلومات ذات الصلة في عملية الشراء، فلا يتعرض الطرف الآخر للاستغلال بشكل جزئي.

➤ **وسيلة التبادل:** هي وسيلة لتسهيل عملية التبادل بين الطرفين؛ كالنقد، أو بطاقات الائتمان، أو غيرها.

➤ **الدفع المؤجل:** هو خدمة توفرها الأسواق للمشتري، بحيث تُتيح له القدرة على الدفع في وقت لاحق.

➤ **النظام القانوني:** يهدف النظام القانوني لتوفير الحماية في العمليات التي تتم بين البائع والمشتري، ومن هذه القوانين القانون المدني كالعقد، أو القانون الجنائي مثل قوانين مكافحة السرقة.

➤ **النظام المالي:** يهدف النظام المالي لتمكين الأفراد والشركات من الحصول على قروض عند الحاجة إليها، أو الادّخار إذا كان لديهم أموال فائضة عن حاجتهم.

➤ **حقوق الملكية:** تؤمن حقوق الملكية الحق للبائع في بيع سلعه وخدماته، والحق للمشتري في شراء احتياجاته، وامتلاك ما اشتراه.

3. تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق

هو اتفاق بين المشاركين في السوق لشراء أو بيع منتج أو خدمة أو سلعة فقط بسعر ثابت، ويتحدد سعر أي سلعة من خلال العرض والطلب عليها، أي من خلال كميتها المتوفرة والعلاقة مع مقدار الطلب عليها ويضاف إلى العرض والطلب عوامل أخرى مثل الاحتكار والمنافسة، فظروف الاحتكار ترفع الأسعار وظروف المنافسة تؤدي إلى تخفيض الأسعار، وعليه تتحدد الأسعار بناء على:

3-1: التسعير على أساس التكلفة: تعتمد الشركة المتنافسة على تحديد السعر وفقاً لهذا المبدأ على أساس إجمالي التكلفة الكلية، إذ يحتاج الأمر إلى التعادل بين ثمن بيع الوحدة المنتجة والتكلفة الإجمالية للوحدة المنتجة، مع الحرص على إضافة هامش ربح معين إليهما، ويأتي ذلك في مساعي لتغطية الربح المتوقع أن تأتي به الوحدة المنتجة، كما يمكن الاعتماد على التكلفة الحدية في التسعير، حيث يعتبر كل من التكلفة الحدية والإيراد الحدي من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد سعر البيع. بالرغم من إيجابيات هذه الطريقة إلا أن الأمر لا يخلو من وجود عيوب ينتقد بها التسعير على أساس التكلفة الإجمالية؛ إذ تُعاب بحكم اعتمادها على افتراض بيع الكمية المنتجة كاملة، وتعتبر العلاقة عكسية بين كمية الانتاج وسعر بيع الوحدة؛ حيث إنّه كلما انخفضت الكمية المنتجة يرتفع سعر بيع الوحدة ليصار إلى تغطية التكاليف الإجمالية وسدها وبالتالي تحقيق هامش الربح المتوقع.

3-2: التسعير على أساس السوق : تعتمد هذه الطريقة بشكل رئيسي على أسعار المنافسين؛ أي أن التسعير يكون بشكل مُعادل لأسعار المنافسين تماماً أو يزيد أو يقل عنهم بنسبة قليلة، ويتم الاعتماد على تحديد السعر وفقاً لطبيعة السلعة أو ظروف الطلب أو الأهداف المنشودة من المشروع، كما تؤثر المنافسة في تحديد السعر والجهود الإعلانية الترويجية المطلوب القيام بها بالإضافة إلى أسلوب التوزيع لمقترح.

المحور الثامن:

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

1. مفهوم النظام الاقتصادي وتصنيفاته

يعرف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تحكم وتُنظّم حياة مجتمع ما اقتصادياً في زمن مُعين، حيث يؤثر هذا النظام في طبيعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعية.

وفي تعريف آخر هو مجموعة القواعد الاقتصادية، التي تعتمد على أحكام قانونية، وتنظّم البيئة الاقتصادية في المجتمع، لذلك يهتم النظام الاقتصادي بالتأثيرات الخاصة بسلوك المستهلكين، في استهلاك الموارد المتاحة، وكيفية توفيرها لهم بالطرق التي تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية¹.

كما خضعت النظم الاقتصادية للدراسة، والتطوير، وقد باتت واحدة من أهم المجالات التي يبحث فيها المختصون، نظراً لارتباطاتها المتشعبة بالعديد من المجالات، والقطاعات الأخرى، وللمامستها المباشرة لحياة الناس العامة، والخاصة، هذا وتهدف النظم الاقتصادية على اختلاف أنواعها وخصائصها إلى تلبية الاحتياجات الفردية المختلفة، من خلال استثمار الموارد المتاحة، إلى جانب حلّ المشاكل المتعلقة بقلّة الموارد، وتنوّع الاحتياجات الإنسانية، ومن هنا فقد ظهرت العديد من النظم الاقتصادية، والتي يمكن حصرها في:

١- **النظام الرأسمالي** يهدف النظام الرأسمالي بشكل رئيسي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح؛ حيث يمتاز بتأسيسه على مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، واعتماده المباشر على العرض والطلب، كما يشتهر النظام الرأسمالي أيضاً بمبدأ المنافسة إلى درجة

¹ - عويسي أمين، فيصل شياد، فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية (الرأسمالية والاشتراكية)،

أنها تتطور أحياناً لتتقلب إلى احتكار، أما الدولة التي تعتمد النظام الرأسمالي فتمتاز بأن لها تدخلات بسيطة جداً، ومحدودة؛ حيث تقتصر مهامها على المهام العامة فقط؛ كتوفير الأمن والحماية، وغيرها؛ ذلك لأنّ الدول الرأسمالية تعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية، وتتوسع فيه.

لـ **النظام الاشتراكي** على عكس النظام الرأسمالي، فإنّ النظام الاشتراكي يعتبر أكثر تحفظاً إزاء العديد من القضايا الاقتصادية؛ فملكية وسائل الإنتاج في الأنظمة الاشتراكية هي ملكية جماعية، كما أنّ للدولة دور أكبر في العمليات الإنتاجية المختلفة، ومن هنا فإنه يمكن القول إنّ النظام الاشتراكي هو نظام مركزي بطبعه.

لـ **النظام المختلط** يمكن القول إنّ النظام المختلط هو مزيج من النظامين السابقين؛ ففي هذا النوع من الأنظمة يتواجد القطاعان: الخاص، والعام جنباً إلى جنب معاً في النشاط الاقتصادي لمجتمع ما، كما تلعب الدولة فيه أيضاً دوراً مهماً وكبيراً؛ إذ تراقب نشاط القطاع الخاص إلى جانب توفيرها الحماية للمستهلك، ومنعها لتفشي الاحتكارات التي تمارسها بعض الجهات المنتجة، إلى جانب ذلك تهتم الدولة في هذا النظام بمصالح المواطنين خاصة أولئك المعرضين لخطر البطالة، وما قد ينتج عنها من آثار سلبية خطيرة قد تفتك بالمجتمع.

2. مفهوم السياسات الاقتصادية

يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها: وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته، وتشمل السياسات الاقتصادية عدداً من السياسات الأخرى لكل منها درجه من الأهمية تختلف فيما بينها أو وفقاً لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية¹.

أو هي: مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية المحددة خلال فترة زمنية محددة.

¹ - ندى الناشف، السياسة الاقتصادية مقارنة عمالية، منظمة العمل الدولية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014.

وفي تعريف آخر: هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها: مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة في ميدان الاقتصاد وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية، عبر عدد من الوسائل والأدوات والأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية مثل: الرفع بالنمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، ثبات الأسعار، أما الوسائل التي تعتمد عليها لبلوغ الأهداف هي: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية".

2-1 السياسة المالية

السياسة المالية هي عبارة عن سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة لتنظيم الإيرادات والنفقات في الاقتصاد. تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن المالي ودعم النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم والبطالة. تتأثر السياسة المالية بحالة الاقتصاد وأهداف الحكومة الاقتصادية.

أ. مفهوم السياسة المالية:

تعبر السياسة المالية عن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق مختلف الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي تعريف آخر هي توجيه الدولة لمخططاتها الاقتصادية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفه²، بمعنى آخر، أن توضح من أي مصدر يأتي الدخل، وفيما

¹ - طالبى ميسوم، محاضرات في السياسات الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص8.

² - هيثم العيبي إسماعيل، السياسات المالية، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2021، ص14.

يُصرف، وما هي اتجاهات الصرف الأهم من غيرها، كأجور الموظفين الحكوميين، والمشاريع الخدمائية المختلفة، والهدف من ذلك كله هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث اختلال في الميزانية. وتختلف مصادر الدخل من دولة لأخرى، كما تختلف أهميتها، فبعض الدول تعتمد اعتماداً كلياً في الحصول على دخلها من الضرائب، بينما تعتمد دول أخرى على مخزونها من البترول، كدولة السعودية مثلاً، والذي يُعتبر النفط مصدراً رئيسياً لدخلها.

ب. أهداف السياسة المالية

. تحقيق التوازن المالي

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية. وذلك من خلال ضبط الضرائب والإنفاق الحكومي. إن التوازن المالي يسهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد ومنع تراكم الديون.

. تحفيز النمو الاقتصادي

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمارات ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية. عن طريق تخصيص الموارد بشكل فعال، يمكن للحكومة تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

. مكافحة التضخم والبطالة

تسعى السياسة المالية إلى مكافحة التضخم والحد من معدلات البطالة. يمكن أن تؤثر الضرائب والإنفاق الحكومي في مستوى التضخم ومعدلات البطالة في الاقتصاد. وبذلك تحافظ الحكومة على استقرار الأسعار وتعزز فرص العمل للمواطنين¹.

¹ - كريمة الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، 2018.

ث. أدوات السياسة المالية

لتحقيق أهدافها، تستخدم السياسة المالية مجموعة متنوعة من الأدوات. من أبرز هذه الأدوات:

• الضرائب والإيرادات الحكومية

تعتبر الضرائب والإيرادات الحكومية من أهم أدوات السياسة المالية. عن طريق فرض الضرائب على المواطنين والشركات، تحصل الحكومة على إيرادات تساهم في تمويل النفقات العامة.

• الإنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي الإنفاق الذي تقوم به الحكومة على الخدمات العامة والبنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها. من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في القطاعات الحيوية، يمكن تحفيز النمو الاقتصادي ودعم الاستقرار الاقتصادي.

• الديون العامة والخاصة

تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى الاقتراض من السوق المالية لتمويل العجز في الميزانية. يمكن أن تكون الديون العامة والخاصة أدواتاً فعالة لتمويل المشاريع الكبيرة والحفاظ على الاستقرار المالي.

2-2 السياسة النقدية

أ. مفهوم السياسة النقدية

هي مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل ضبط كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بغية تحقيق أهدافها، لاسيما استقرار الأسعار¹.

¹ - محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، 2021.

ب. أدوات السياسة النقدية

يمكن حصر أدوات السياسة النقدية المعمول بها في¹:

- **المعدل التوجيهي**: وهو معدل الفائدة المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية؛
- **عمليات السوق المفتوحة**: يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية بهدف التحكم في المعروض النقدي، عندما ترتفع الأسعار بتدخل البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وبالتالي تنخفض قدرة البنوك في منح القروض؛
- **التسهيلات الدائمة**: تهدف إلى تزويد أو سحب السيولة من المصارف
- **الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي**: يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الودائع من أجل التحكم في المعروض النقدي إما بزيادتها أو خفضها فمثلا عند ارتفاع الأسعار يقوم البنك المركزي برفع النسبة؛
- **عمليات إعادة الخصم والقرض**: المبلغ الذي يقوم البنك المركزي بفرضه على البنوك في حالة أرادت الاقتراض منه، ويرفع البنك المركزي هذا المعدل إذا أراد أن يجبر البنوك على منح الاقتراض

ج. أهداف السياسة النقدية:

- تحقيق استقرار الأسعار ومعدل التضخم؛
- تحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحقيق العمالة الكاملة (القضاء على البطالة)؛
- توازن ميزان المدفوعات.

¹ - بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 55.

ح. أنواع السياسة النقدية:

- السياسة النقدية التوسعية: في حالة الركود الاقتصادي تهدف إلى زيادة المعروض النقدي من خلال خفض أسعار الفائدة.

- السياسة النقدية الانكماشية:

2-3 السياسة التجارية

أ. مفهوم السياسة التجارية.

تعد السياسة التجارية أحد فروع السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق المصلحة الخارجية، ولقد وردت عدة تعاريف للسياسة التجارية تقريبا متشابهة في مضمونها والتي من بينها ما يلي:

السياسة التجارية هي: "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقوبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول"¹.

وفي تعريف آخر هي: "مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، ومنه فالسياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع باستخدام وسائل مناسبة تكفل لها ما تريد"².

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 111.

² - عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 229.

تعريف ثالث: "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية)، وتعبّر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".¹

من هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي: هي عبارة عن جملة التدابير والإجراءات التي تتبناها الدولة في مجال علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، متمثلة في اتخاذ قرارات سواء كانت حرية أو حماي) من أجل المصلحة الاقتصادية، وباستخدام وسائل وأدوات تمكنها من اختيار السياسة التجارية المترتبة على الظروف الاقتصادية التي تمر بها.

ب. أهداف السياسات التجارية.

تسعى السياسة التجارية الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، والتي من بينها:

1. الأهداف الاقتصادية:

✓ زيادة المردودية اللازمة للدولة من خلال تحقيق الفائض في الميزان التجاري، واستخدامها في تمويل وسد الاحتياجات الداخلية والنفقات المترتبة على الدولة بكافة أشكالها وأنواعها²؛

✓ حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الإطار الزمني اللازم، من أجل التكيف مع التحولات العالمية؛

¹ - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 222.

² - بن حمودة محبوب، أهمية التسويق الدولي ودوره في تنشيط المؤسسة الاقتصادية الدولية، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 02.

✓ معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة، والتي نجم عنها تأزم اجتماعي وانسداد اقتصادي¹؛

✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كالأزمات المتمثلة في الانكماش والتضخم؛

✓ توفير الضمانات والظروف الملائمة من أجل النهوض بالصناعات الناشئة أي الصناعة الجديدة عند بدايتها؛

✓ تجنب الاقتصاد الوطني ظاهرة الإغراق التي تسعى إلى احتلال الأسواق الداخلية وتدمير الصناعات المحلية من خلال بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

2. الأهداف الاجتماعية:

✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح منتجي المنتجات الزراعية والفلاحية ومثال ذلك الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي على دخول المنتجات الفلاحية؛

✓ من أجل التوزيع العادل للدخل القومي بين طبقات المجتمع؛

✓ مراعاة حقوق الفرد فيما يتعلق بتوفير مناصب الشغل، من خلال إتباع سياسة اجتماعية تمكن من ضبط معايير التنظيم وتوجيه الاقتصاد بما يخدم ويطور أشكال الحماية الاجتماعية².

3. الأهداف الإستراتيجية:

✓ المحافظة على استقرار الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية؛

✓ إقامة العلاقات الودية بين الدول من أجل تحقيق أهداف أخرى؛

¹ - حامد نور الدين، العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 09.

² - شرفاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 04.

✓ بناء الميزة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إعطاءها الوقت اللازم لتكوين قاعدة معلومات والبحث والتطوير.

خ. أنواع السياسات التجارية.

مما لا شك فيه فإن الهدف الأساسي للسياسة التجارية الدولية هو السعي إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، والتي اقتضت اتباع أحد السياسات التجارية المتمثلة في سياسة حرية التجارة أو سياسة الحماية، فسياسة الحرية التجارية تقوم على عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فهي على العكس من ذلك، بحيث تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على حركة المبادلات الدولية سواء التي تدخل الحدود السياسية للدولة أو التي تخرج منها، ولكل مبرراته كما سنرى في الفرعين الآتيين.

١. سياسة الحرية في التجارة الخارجية.

يعتمد هذا الاتجاه على مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من داخل دولة إلى خارجها، أي إلى الدول الأخرى في إطار التبادل الدولي أو ما يعرف بالتجارة الدولية، وعدم فرض قيود أو عراقيل عليها¹، أي أن سياسة الحرية تعتمد بالأساس على إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات من خلال المعاهدات أو الاتفاقات التجارية.

ويعتمد أنصار هذا المذهب في التمسك بأراهم على الحجج التالية:

1. **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** تسمح حرية التجارة لكل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتستورد السلعة التي لا تتميز فيها نسبياً وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محلياً²، وعليه فإن هذه الاستفادة من التخصص تتوقف على

¹ - شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 130.

² - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص: 256.

نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، مما يسمح باتساع التجارة الدولية وزيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة والذي يؤدي بدوره إلى الاستغلال الأمثل للموارد¹؛

2. **انخفاض أسعار السلع:** تؤدي حرية التجارة إلى تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تدنية التكاليف المتعلقة بإجراءات الحماية والمتمثلة في التعريف الجمركية، والتي يتحملها المستهلك النهائي، وبالتالي فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وكذا السلع الداخلة في العملية الإنتاجية؛

3. **الاستفادة من التطور التكنولوجي:** تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة؛

4. **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:** إن مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد في تحسين مستوى الإنتاجية وتنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها من خلال إمكانية انتقال المنتجين بين الأسواق؛

5. **تساعد حرية التجارة على الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج²:** بحيث أن اتساع نطاق التجارة الدولية يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق الخارجية، وأن هذا الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول المصدرة الأمر الذي يحفز الاستغلال الأمثل للموارد العاطلة.

وغالبا ما تكون الدول المتقدمة الصناعية هي التي تتنادي بمبدأ التحرير التجاري الدولي لامتلاكها طاقة إنتاجية كبيرة تمكنها من تحقيق وفورات الحجم يجعلها تبحث على أسواق خارجية أخرى من أجل تصريف منتجاتها دون قيود تعيق انتقال السلع والخدمات، لكي

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 280.

² - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص: 75.

تضمن انتقال كمية كبيرة منها وبأسعار تنافسية، لذلك تتادي هذه الدول بمبدأ حرية التجارة الدولية

١- سياسة الحماية في التجارة الخارجية.

وهي قيام الدولة بتبني جملة من القوانين والإجراءات المطبقة بغرض حماية سلعها أو أسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، من خلال تقييد حرية التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وذلك باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات أو بالترخيص للصادرات خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يؤدي إلى التضييق على المعاملات التجارية الدولية، من أجل بلوغ أهداف أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بجانب من مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

ويعتمد أنصار هذه السياسة في الدفاع على هذا المبدأ على الحجج التالية:

1. الحفاظ على الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية: لأن نفقات

الصناعات الوطنية في مراحلها الأولى لأي مشروع حديثة بالتنمية الصناعية في دولة ما تكون مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الأجنبية الناتجة عن حرية التجارة، لذلك يجب حماية هذه الصناعات حتى تقلص نفقاتها وتتمتع بمزايا التصنيع، وعندئذ يمكن رفع الحماية التجارية دون أضرار¹، زيادة على ذلك فإن إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تدعيم الصناعات الناشئة من خلال أن كبح الواردات وانخفاض حجمها يجعل المستهلك المحلي يحول إنفاقه إلى المنتجات المحلية الناشئة فيسهم في زيادة مبيعاتها التي تجعل المشروع يتوسع أكثر، وتعتبر هذه الحجة أكثر شيوعاً في الدول النامية؛

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

2. **زيادة الموارد المالية:** توفير موارد مالية إضافية للدولة من خلال الرسوم الجمركية، تمكنها من مواجهة العجز في الميزان التجاري وكذا القيام بالوظائف المختلفة¹، أي الانفاق على مجالات أخرى؛

3. **تقييد التجارة يؤدي إلى امتصاص البطالة وزيادة فرص العمل:** يرى أنصار الحماية بأن زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة داخل الدولة تأتي نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإقامة مشروعات جديدة التي يترتب عليها زيادة الطلب على اليد العاملة المحلية، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الدولة². ويعتبر مبرر العمالة وامتصاص البطالة من أبرز المبررات حجة من أجل تطبيق إجراءات الحماية التجارية.

4. **سياسة الحماية من أجل تنويع الإنتاج:** لأن سياسة التخصص وتقسيم العمل لها مخاطر عالية، وبالتالي فإن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، ويصبح الاقتصاد الوطني تابعا لهذه السلعة مما قد يصبح الاقتصاد الوطني معرض لعدة أزمات خارجية، أما الحماية فهي تساعد على التنويع بالمنتجات³؛ من خلال التوسع في استغلال الموارد.

5. **تفادي سياسة الإغراق المفتعلة:** يتم من خلال هذه السياسة بيع المنتجات الأجنبية من قبل المصدرين الأجانب في أسواق دولة أخرى بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها داخل أسواق دولة المصدرين، مما يستدعي بالدولة المستوردة بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

¹ - السيد عبد القادر متولي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

² - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 101.

³ - Jean-Marc Siroën, L'ouverture commerciale est-elle mesurable, Colloque Ouverture économique et développement, 22-24 juin, Tunisie, 2000, p: 04.

أي أن المنتج يمارس سياسة التمييز السعري ويبيع بسعر منخفض في الدولة المستوردة بهدف إخراج المنتجين المحليين من السوق الداخلي، وبالتالي يفرض أسعار احتكارية مرتفعة، لذلك تقوم الدولة المستوردة بفرض ضرائب بنسبة مرتفعة على منتجات هذه الشركات لحماية المنتج المحلي والمنتجين المحليين بحيث أنه¹:

➤ لا يستطيع المحتكر رفع السعر المحلي إلى درجة كبيرة لأن ذلك يؤدي إلى دخول منافسين جدد للسوق؛

➤ قد تكون الدولة الأجنبية والتي تمارس فيها سياسة الإغراق بإجبار المؤسسة للبيع بسعر واحد أو فرض ضريبة تصدير على المنتجات هذه الشركة، وبالتالي تزيد إيرادات الدولة الأجنبية وهذا أيضا يقلل عرض صادرات المؤسسة المحتكرة مما يزيد العرض المحلي لهذه الدولة؛

➤ تقوم الدولة بممارسة غير عادلة من أجل تقييد الاستيراد منها سياسة الشراء الحكومية المنحازة للموردين المحليين بالإضافة للتشريعات المقيدة للاستيراد.

وغالبا ما تقتصر سياسة مجابهة الإغراق على الدول المنخفضة الدخل، نتيجة عدم امتلاكها لطاقة إنتاجية كبيرة تواجه بها المنتجات الأجنبية فتلجأ إلى رفع نسبة الحقوق الجمركية على الواردات،² من أجل تحقيق عدة غايات.

¹ - نداء محمد الصوص، التجارة الدولية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 81-82.

² - Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, **commerce international : théories et applications**, Université Paris, imprimé en Bruxelles, Belgique, 1997, P : 24.

* مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تتادي بالرأسمالية والتحرير التجاري قامت بفرض رسوم جمركية مرتفعة على واردات الحديد والصلب الآتية من الصين لتحمي منتجي الحديد داخل الولايات المتحدة، وكذا قيام الدول الرأسمالية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 بضخ أموال كبيرة في اقتصادياتها (الولايات المتحدة الأمريكية 700 مليار دولار على مراحل).

6. **عدم توفر المعلومات الكاملة:** قد يكون من أسباب الحماية عدم توفر المعلومات عن العرض والطلب وإجراءات الولوج للأسواق الأجنبية، بحيث غياب هذه المعلومات يؤدي بالمنتجين والمصدرين إلى عدم إيصال سلعهم إلى الأسواق الدولية.

إلا أنه ومن خلال ما وجدناه في الواقع العملي لهذه السياسات (الحماية والحرية) فإنه لا توجد دولة تتبع بصراحة وبصفة مطلقة سياسة تجارية خارجية دون الأخرى، فمعظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا من الحرية والتقييد وبأسلوب يتماشى مع مصلحتها سواء الداخلية أو الخارجية، وبما يخدم هذه الدول اقتصاديا وسياسيا *.

ث. أدوات السياسات التجارية.

تتعدد وسائل وأدوات السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد، والتي يتم من خلالها التأثير على حركة التجارة الخارجية للدولة بما يخدم أهداف ومصالح الدولة، بحيث يمكن حصر هذه الوسائل في الوسائل السعرية والكمية والتنظيمية.

أولاً: الأدوات السعرية.

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار سلع الصادرات و السلع الواردات، وأهمها ما يلي:

1. الرسوم الجمركية:

الرسم الجمركي هو مبلغ من المال تفرضه الدولة على السلعة عند عبورها للحدود السياسية للدولة سواء كانت صادرات أو واردات وغالبا ما تكون مفروضة على الواردات¹، أما الضريبة على الصادرات فتكون في حالات استثنائية فقط، مثال ذلك من أجل توفير رغبات السوق المحلي في حالة السلع النادرة أو عندما تقوم الدول بحضر جزئي للتعامل مع دولة معينة.

¹ - يوسف شباط، الرسوم الجمركية في التشريع السوري، مجلة جامعة دمشق، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا، 2000،

إلا أنه في غالب الأمر يتم فرض الضرائب على الواردات، أي السلع الداخلة إلى الدولة من أجل أهداف محددة والتي من أهمها حماية الصناعات المحلية والمنتجين المحليين، والأمر الثاني هو توفير موارد مالية إضافية للدولة.

ولقد تعددت أشكال التعريفات الجمركية المفروضة على السلع، بحيث يمكن تقسيمها إلى:

✓ **الرسوم النوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلع على أساس الخصائص المادية للسلعة كالوزن، الحجم الخ؛

✓ **الرسوم القيمية (النسبية):** وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات، أي تفرض عادة في شكل نسبة مئوية لذلك من المهم جدا التأكد من القيمة الفعلية للسلعة عن طريق تكوين فرق مختصة على مستوى الجمارك من أجل التحقق من القيمة الحقيقية للسلعة بحيث يتم الاتصال مع الموردين في الدولة المصدرة؛

✓ **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الأخيرة من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

2. نظام الإعانات:

هو نظام لتشجيع الصادرات ويعرف على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تمنح للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي للولوج إلى الأسواق الخارجية أو داخل الأسواق الداخلية.

إلا أنه في بعض الأحيان يقابل هذا النظام قيام الدول الأخرى من فرض رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المدعمة إلى أسواقها الداخلية، من أجل المحافظة أيضا على الوضع التنافسي لمنتجاتها.

3. نظام الإغراق:

يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو بسعر لا يحقق أرباح للمنتج¹، أو بسعر يقل على أسعار السلع المماثلة والبديلة في تلك الأسواق، بغرض إخراج المنتجين الآخرين وإحكام السيطرة الاحتكارية فيما بعد، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإغراق وهي:

✓ **الإغراق العارض:** يحدث نتيجة ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم؛

✓ **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة الناجمة على دخول منتجين جدد، ويختفي هذا الإغراق بمجرد تحقيق الهدف.

✓ **الإغراق الدائم:** يحدث هذا الإغراق نتيجة تمتع المنتج باحتكار فعلي وقوي نتيجة حصوله على امتياز لإنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذين لهم صبغة احتكارية، كما يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج².

4. تخفيض سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف، نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وبالتالي فهو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وعليه فإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية أي في نظر الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة

¹ - قرار المجلس الأعلى لدول المجلس لدول الخليج العربي، النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة 24، 22/21 ديسمبر، الكويت، 2003، ص: 03.

² - جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

الطلب الخارجي على الصادرات (السلع المحلية)، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري في اتجاه معين.

وكما أن تخفيض سعر صرف العملة يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال (القروض الخاصة، الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة) إلى أن يتحسن وضع الميزان وإرجاع التوازن، وتسمى أيضا بحرب العملات.

ثانيا: الأدوات الكمية.

يتم التأثير على حجم التجارة الخارجية باستخدام الأدوات الكمية وفق ما يلي:

1. **نظام الحصص:** هو نظام يتم من خلاله تحديد حد أقصى من السلع التي يمكن استيرادها على أساس عيني (الكمية) وقيمي (مبالغ) خلال مدة زمنية معينة، وذلك بتوزيع حصص محددة على المستوردين ونادرا على المصدرين، بحيث لا يمكن تجاوز استيراد الكمية أو المبلغ المسموح به، ويعد هذا الإجراء من القيود التي تفرضها الدولة من أجل التحكم في حركة التجارة الخارجية.

كما كانت بدايات الأخذ بهذا النظام خلال الحرب العالمية الأولى عقب أزمة الكساد الكبير، وما يعاب على هذا النظام أنه يخلف مشاكل تتعلق بكيفية توزيع هذه الحصص بين الدول وبين المستوردين المحليين، مما قد يولد نوع من البيروقراطية.

2. **نظام الحظر أو المنع:** يتمثل في قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية كما قد يكون الحظر على الصادرات أو الواردات أو كليهما معا، ويأخذ الأشكال التالية:

أ. **الحظر الكلي:** وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج؛

ب. **الحظر الجزئي:** معناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض

السلع.

3. تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة المختصة.

ثالثا: الأدوات التنظيمية (التجارية).

تتمثل هذه الوسائل التجارية في الإطار التنظيمي الذي تتم فيه هذه الأدوات، وعليه فإن هذه الأطر هي:

1. المعاهدات التجارية: هو اتفاق يتم إبرامه بين دولتين أو أكثر من خلال الأجهزة المختصة (وزارة الخارجية)، من أجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما والمتمثلة في المسائل التجارية والاقتصادية، وقد تتعدى إلى القضايا السياسية والإدارية، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي قد تتميز الدولة محل المعاهدة بأفضل معاملة، مقارنة بالمعاملة الممنوحة لدولة ثالثة.

2. الاتفاقات التجارية: تختلف الاتفاقيات عن المعاهدة في المدة الزمنية، بحيث تكون الاتفاقية عبارة عن تعاقد قصيرة الأجل يضم قوائم السلع محل التبادل التجاري والمزايا الممنوحة في إطار حقوق والتزامات متبادلة بين طرفين أو أكثر، بحيث يتم التطرق فيه إلى بنود تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري، كما أن الغرض من الاتفاقية التجارية الدولية هو زيادة حجم التبادل التجاري ودعم القدرات التصديرية من أجل الولوج إلى الأسواق الخارجية.

تعريف الاتفاقية: هي تعريف تنشأ نتيجة اتفاق دولي بين الدولة والدولة الأخرى محل التبادل التجاري بحيث تتخذ هذه التعريف شكل التشاور والتسهيل أي تتميز بالبساطة من أجل دخول السلع، وما يميز هذا التعريف هو الشكل المستقل لفرض الضريبة التي تنشأ طبقا لإرادة تشريعية داخلية.

ولقد تعددت أشكال الاتفاقات التجارية بين الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين طرفين أو دولتين فقط، والاتفاقيات الثلاثية والتي تبرم بين ثلاث دول حيث يتم الاستيراد والتصدير بين

دولتين وتسوية القيمة في الدولة الثالثة، أما الشكل الثالث فهو الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وهي اتفاقية تشارك فيها عدة دول منها الإقليمية والدولية.

3. **اتفاقيات الدفع:** هي عبارة عن ملحقة للاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها وهي تحتوي على إجراءات التنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين محل الاتفاق، مثل تحديد عملة التبادل، العمليات الداخلية للتبادل....الخ.

4. **التكتلات الاقتصادية:** هي تنظيم تعاوني يهدف إلى منطقة واحدة مكان دول متفرقة، وذلك بقصد وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تمكنهم من تجميع المصالح المشتركة وتعظيمها من خلال إزالة كافة المعوقات والعقبات الإجرائية.

وتبين التكتلات الاقتصادية أنه نتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية وكإجراء لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي لدى الشعوب، أصبحت ضرورة حتمية للبحث على سياسات تمكن من ترقية التجارة الخارجية والاستفادة من مزاياها، ومن بين هذه السياسات منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، التكتلات الإقليمية، الإتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي.

المحور التاسع:

النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.

تلعب النقود دورا هاما في الحياة الاقتصادية للفرد بحيث أن الأمر لا يحتاج لأن يكون الإنسان اقتصاديا حتى يلمس أهمية النقود وأن مستوى المعيشة الذي يمكن للفرد أن يحققه إنما يتوقف على كمية النقود التي يحصل عليها.

1. لمحة تاريخية عن نشأة النقود

خلال مرحلة فجر الإنسانية، كان البشر يستخدمون طريقة المقايضة بدلاً من الأموال لشراء السلع أو تبادلها، وتعد مقايضة الماشية والأغنام أحد أقدم أشكال المقايضة، إضافة إلى الخضراوات والحبوب.

وعلى الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخيا إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها منذ آلاف السنين وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلبات المعيشة أو على مستوى المجتمع عموما، ومع أنه لا خلاف في أن الناس استعملوا النقود منذ فجر التاريخ إلا أن المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة أولا لأنها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي، لكن ما إن يرتقي هذا الاقتصاد ويتطور حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته وعندئذ ينتقل المجتمع مدفوعا بضغط الحاجة إلى استتباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات إلى مرحلة النقود أي إلى مرحلة اختيار سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود وهكذا جاءت النقود وليدة عملية غير واعية ونتيجة

تطور غير موجه أملتة ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة أن تواجه وحدها مقتضياته بعدما تشعبت ميادين العمل واتسع نظام التبادل.

2. مفهوم النقود وأنواعها

يمكن تقسيم النقود على أسس مختلفة وأول هذه الأسس هو أننا يمكن تقسيم النقود على أساس المادة التي تصنع منها النقود، كما أنه يمكن تقسيمها على أساس الجهة التي تقوم بإصدار النقود سواء، وبناء على ذلك فإن النقود تقسم إلى¹:

أ. **النقود السلعية**: هي تلك النقود التي تكون قيمتها لأغراض غير نقدية وتعد قيمتها كنقود مثل الماشية، الأرز، القمح، أما الأنواع الأساسية للنقود السلعية في النظم النقدية الحديثة فهي تلك المسكوكات المصنوعة من المعادن إذا كانت الدولة تتبع إحدى القواعد النقدية (قاعدة الذهب، قاعدة الفضة)؛

ب. **النقود النائية**: هي تلك النقود التي تصنع عادة من الورق وهي عبارة عن شهادات وإيصالات إيداع قابلة للتداول بمقدار قيمة الوحدات النقدية المعدنية أو ما يعادلها من سبائك والنقود الورقية ليس لها قيمة ذات أهمية سلعية وإنما تتمثل في التداول قدرا من المعدن النفيس يعادل ما تحتويه وحدة العملة السلعية والنقود النائية تشبه النقود السلعية في بعض النواحي.

ت. **النقود الائتمانية**: هي نقود يتم تداولها عند قيمة أعلى من القيمة السلعية للمادة المصنوعة منها النقود قليلة جدا كما هو الحال بالنسبة للنقود النحاسية ولكنها مع ذلك تظل أقل من القيمة النقدية لها.

¹ - شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 77.

3. وظائف النقود

تعتبر النقود أداة هامة في التجارة وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول والنقود هي أكثر الأموال تداولاً وأشدّها سيولة، هذا وتقوم النقود بأربعة وظائف رئيسية هامة هي¹:

أ. **النقود كوحدة لقياس القيمة**: إحدى وظائف النقود أنها تعتبر أساس القيمة أو وحدة للتحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، بحيث تقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة أو الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة؛

ب. **النقود كوسيلة للتبادل**: أعطيت لهذه الوظيفة عدة تسميات منها: وسيط للتبادل، وسيط للمدفوعات، لذلك فإن وظيفة النقود تتحقق بواسطة أي شيء يقبل قبولاً عاماً في المبادلة مقابل السلع والخدمات وهذا الأمر قد يكون قطعة من الذهب أو مسكوكات من النحاس أو قطع من الورق والأمر الهام في هذا الموضوع هو أن يكون هذا الشيء كوسيلة للمبادلة بدلاً من النظام الذي كان سائد وهو نظام المقايضة؛

ت. **النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة**: بمجرد أن يصبح النقد مقياساً للقيمة ووسيط للتبادل فإنه لا يمكن تجنب أن تصبح وسيلة المدفوعات المؤجلة أو الدفع في المستقبل، فالنظام الاقتصادي الحديث يتطلب وجود قدر كبير من العقود التي يكون فيها الدفع مستقبلياً ومعظمها عقود لدفع أقساط وديون يحدد فيها الدفع في المستقبل بعدد من الوحدات النقدية هذا وتعتبر النقود وسيلة جيدة للدفع المؤجل طالما بقيت تحتفظ بقوتها الشرائية الخاصة بها؛

ث. **النقود كمخزن للقيمة**: بمجرد أن استخدمت النقود كوسيلة للتحاسب وأصبحت مقبولة قبولاً عاماً كوسيلة للدفع فلا شك أنها سوف تستخدم على نطاق واسع كمخزن للقيمة فحامل النقود في واقع الأمر إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شراءها في الوقت المناسب وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة أو خدمة يريدّها لذلك فالنقود تعتبر مخزن للقيمة والتي

¹ - رسلان خضور، غسان إبراهيم، علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية، سوريا، 2020، ص 166.

بواسطها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة ولدفع الديون المحددة بواسطة النقود.

4. النقود في النشاط الاقتصادي

تلعب النقود دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، ويعتبرها الاقتصاديون واحداً من أهم الاختراعات الحديثة. فالنظام النقدي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاقتصادي، فاختلاله يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، وعلى مستوى التشغيل، والإنتاج، وعلى قيم السلع في التبادل، هذا بالإضافة إلى ما قد يحدثه الاختلال النقدي من تأثير على توزيع الثروة والدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع. وفيما يلي توضيح أهمية النقود في النشاط الاقتصادي من خلال الآتي¹:

أ- تيسير التبادل بين الناس.

ب- تحدد بواسطتها قيم السلع والخدمات، فتيسر الحياة الاقتصادية.

ت- تقوم النقود بدور فعال في غاية الأهمية عن طريق التأثير على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تقلباتها بالزيادة أو النقصان.

ث- للنقود دور هام في مجال الإنتاج، فبدونها يصبح الإنتاج الكبير أمراً مستحيلاً، فالإنتاج الكبير يعتمد على الحسابات النقدية.

ج- تتزايد أهمية النقود بازدياد الدور الذي تلعبه الحكومة في مجال الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام، دفعاً لعجلة التنمية الاقتصادية للأمام.

ح- كما أن الحكومة يمكنها عن طريق تغير قيمة النقود أو تغيير كميتها أن تلعب دوراً إيجابياً هاماً في توزيع الثروة والدخل الحقيقي داخل المجتمع.

¹ - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 15.

خ- يـخزن الأفراد بواسطتها ثرواتهم ومدخراتهم، وتدعم التنمية الاقتصادية بالاستفادة من المدخرات اللازمة في عمليات الاستثمار.

د- تشجع النقود على التخصص وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع، طالما يستطيع الفرد يستطيع أن يبادل فائض إنتاجه بهذه النقود، ويحصل بها على حاجاته.

المحور العاشر:

المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهة)، البطالة (أنواعها وأسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهة).

تؤثر المعدلات المرتفعة لكل من التضخم والبطالة سلباً على مستويات الاستهلاك، الاستثمار والصادرات وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم على النشاط الاقتصادي

1. التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-1 مفهوم التضخم

يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين على المستوى الجزئي، مما يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية.

وفي تعريف آخر: التضخم هو فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت، مما يعني أن كمية النقود التي تمتلكها لن تشتري لك اليوم ما اشتريته أمس¹.

ويتم التعبير عنه كذلك بأنه التغيير السنوي في أسعار السلع والخدمات اليومية، مثل: الطعام والأثاث والملابس والنقل والألعاب.

¹ - رانية الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة،

1-2 أنواع التضخم: يوجد العديد من أنواع التضخم، إلا أنه يمكن أن نذكر ما يلي¹:

- ـ التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
- ـ التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار. وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.
- ـ التضخم المكبوت : وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.
- ـ التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية،

1-3 أسباب التضخم والسياسات الاقتصادية لمواجهته

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب²:

- ـ تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

¹ - هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2020/62،

ص

² - علي مكيد، علاء الدين عشيطة، أثر السياستين المالية والنقدية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 2017 / 79، ص 73.

لـ **تضخم ناشئ عن الطلب**: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

لـ **تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغييرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً** أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

لـ **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا** ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

لـ **زيادة الفوائد النقدية**: ورجّح بعض الباحثين مؤخراً أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريباً فالإقتصادي كينز عبّر عن ذلك بقوله في كتابه: (يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

1-4 السياسات الاقتصادية لمواجهته

يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن أهمها السياستين النقدية والمالية.

أولاً: السياسة النقدية:

يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد كلما ارتفعت معدلات التضخم والعكس صحيح.

تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم حيث تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الائتمان الممنوح وبالتالي ستخفض مستويات الطلب الكلي وتراجع معدلات التضخم بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى ثابتة.

كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعني كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتهم لدى البنك المركزي، فمع ارتفاع معدلات التضخم يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

كما قد يلجأ البنك المركزي لمعالجة التضخم إلى عمليات السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها ببيع وشراء الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى سحب السيولة الزائدة من السوق، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والتضخم.

ثانياً: السياسة المالية:

يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية وهي الانفاق الحكومي والضرائب.

ففي حالة ارتفاع معدلات التضخم بإمكان الدولة احتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة حجم الضرائب، إذ أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخل الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفض الأسعار ويتراجع التضخم.

ومن جهة أخرى وبهدف معالجة التضخم فإنه بالإمكان الاعتماد على الانفاق الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتقليص الانفاق الحكومي خاصة الانفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

2. البطالة

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. ويسمى من يعاني منها عاطلا في المشرق وبطّالا في المغرب.

وتعرف البطالة أيضا بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج¹.

2-1 أنواعها وأسبابها

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها²:

أ. البطالة الدورية (البنوية) والناجمة عن دورية النظام الرأس مالي المتنقلة دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

ب. البطالة المرتبطة بهيكل الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.

¹- رحيمي عيسى، ظاهرة البطالة: مفهوماً، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00/

2018، ص144.

²- ميسون برهومة، الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة، وحدة دراسات سوق العمل، عمان، الأردن، 2022، ص3.

- ت. البطالة المقنعة، وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان.
- ث. البطالة الاحتكاكية: وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.
- ج. البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.
- ح. البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

أسباب البطالة:

- أ. الانفجار السكاني: - يمثل الحجم والتركيب النوعي والعمرى للسكان المصدر الطبيعي لقوة العمل في ظل الظروف الاقتصادية والثقافية التي يعيشها المجتمع. فلا شك أن النمو العددي لحجم السكان يعكس أثره على حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً ويتمثل الانفجار السكاني في زيادة عدد الأفراد القادرين على العمل بصورة سريعة جداً في مقابل ثبات عدد الوظائف تقريباً أو ازديادها بصورة بطيئة جداً؛
- ب. النمو البطيء للنشاط الاقتصادي: فمع الزيادة الكبيرة في أعداد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ينمو النشاط الاقتصادي ببطء مما أدى إلى قلة فرص العمل المتاحة التي تتناسب مع الزيادة في القوى العاملة؛
- ت. الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل: من بين الأسباب التي تؤدي إلى بطالة المتعلمين عامة الخلل القائم الآن بين سياسة التعليم وسوق

العمل ولا يرجع ذلك الي عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فحسب وانما يرجع أيضا الي الاختلاف في سرعة نمو القطاعين بمعني ان ينتج التعليم خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد على استغلالهم برغم حاجة المجتمع اليهم؛

ث. **التزام الدولة بتعيين الخريجين:** فمن المعروف ان الدولة تتبني سياسة الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا إلا انه نظرا للتوسع الهائل في التعليم بمراحله المختلفة وارتفاع معدلات النمو السكاني والاقبال الشديد علي التعليم تزايدت مخرجاته بصورة متصاعده وأدي التزام الدولة بتعيين المخرجات الي اكتظاظ اجهزة الدولة بعمالة زائدة لا تضيف انتاجا بل اسهمت بما تحصل عليه من اجور في زيادة معدلات التضخم وانخفاض انتاجية العمل واصبحت سياسة التعيين الفوري للخريجين تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا ومن ثم كان علي خريجي الجامعات وغيرهم من مراحل التعليم الأخرى الانتظار سنوات حتي يتم خلق فرص عمل لهم؛

ج. **الاتجاهات والقيم السائدة:** تمثل اتجاهات الافراد في قطاعات كبيرة من المجتمع نحو العمل بالحكومة عاملا مهما في ازدياد مشكلة البطالة حيث يترسخ في الذهن أن الدخول في الوظيفة العامه بالحكومة لا يحددها فقط مستوي الأجور بل دليل ارتفاع اجور القطاعات الخاصة عن الوظائف الحكوميه بل أيضا المركز الاجتماعي والسلطة وضمان الوظيفة مدي الحياة مما يدفع البعض الى رفض وظائف القطاع الخاص املا في الحصول علي وظيفه في القطاع العام الحكومي مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع معدلات البطالة؛

ح. **قلة الوظائف؛**

خ. **انتشار الحروب؛**

د. **كثرة العمالة الوافدة؛**

ذ. **كثرة الشباب الراغبين في العمل.**

أنماط البطالة

تفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار.

النمط الأول: تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل، إلى ثلاثة أنماط هي¹:

أ. **البطالة السافرة Open unemployment** ويُقصد بـ«البطالة السافرة»، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي، مثل بطالة الخريجين.

ب. **البطالة الجزئية أو نقص التشغيل Underemployment** وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم، عادة، أقل من الأعمال الأخرى.

ج. **البطالة المقنعة أو المستترة Disguised unemployment** وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدنٍ. وهذه البطالة تُعد أخطر الأنواع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

¹ - الهام عبد المعطي عباس، تحليل قياسي لأثر التغيرات المحلية والإقليمية على البطالة في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، المجلد 11 العدد 12، 2020.

النمط الثاني: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط، هي¹:

أ. **البطالة الاحتكاكية (الفنية) Frictional Unemployment** وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص، مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد؛ لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ -عادة- هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

ب. **البطالة الدورية Cyclical Unemployment** وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيداً في النشاط الاقتصادي المتكامل؛ فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع، يُرغم أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم.

ج. **البطالة الهيكلية (البنائية) Structural Unemployment** ويُقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات، أو إلى تغير في الفن التقني المستخدم، أو إلى تغيرات في سوق العمل نفسه.

¹ - البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، بدون سنة، ص 149.

النمط الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

أ. البطالة الموسمية **Seasonal Unemployment** وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي. فقد أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة أدى إلى الحد من العمالة الزراعية. وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو للتغيرات، التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

ب. البطالة الاختيارية **Voluntary Unemployment** وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه أو تفضيله لوقت الفراغ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن، أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته، كجماعات التكفير والهجرة التي ترفض العمل في الحكومة.

د. البطالة الإجبارية أو القسرية **Involuntary Unemployment** ويُقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي من غير إرادته أو اختياره، وتحدث من طريق تسريح العمال بشكل قصري مع أن العامل راغب في العمل (مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري) وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد القومي. إن عرض أشكال البطالة ليس هدفاً نهائياً أو غاية في حد ذاته، بل تتوقف جدواه على ما يقدمه من وصف موضوعي واقعي لأشكال البطالة القائمة حتى يسهم ذلك في تشخيص دقيق لها، ومن ثم تحليل أعمق وأشمل لكل عناصرها

وأبعادها، الأمر الذي يساعد في وضع تصور علمي لمواجهة الآثار المترتبة عليها والتخفيف من حدتها.

2-2 السياسات الاقتصادية لمواجهة

تلجأ الحكومات إلى العديد من الاستراتيجيات ، والتي تُعتبر بالغة الأهمية للقضاء على البطالة، ومن أهمها:

١- رفع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل يمكن من خلق مناصب الشغل:

يجب على الحكومات وصناع القرار أن يتبنوا سياسات اقتصادية شاملة ومستدامة، تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل¹.

٢- سياسات التوظيف وتشجيع الاستثمار:

تأخذ سياسات التشغيل والتوظيف دورًا حاسمًا في تعزيز فرص العمل وتقليل معدلات البطالة؛ وإذا لم تتبع الحكومة سياسات فعالة لتشجيع الاستثمار وخلق بيئة تجارية ملائمة، فقد يحدث تباطؤ في النمو الاقتصادي، وتتفاقم البطالة

٣- التعليم والتدريب المهني:

يُعدّ التعليم والتدريب المهني من الأدوات القوية لتعزيز فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة.. إذا لم تُخصص الموارد الكافية لتحسين جودة التعليم وتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل، فقد يزيد ذلك من صعوبات إيجاد وظائف مناسبة، ما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة².

¹ - ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، بدون سنة، ص 126.

² - محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مركز الاعلام الأمني، البحرين، بدون سنة، ص 6.

١- توزيع الوظائف:

تُعدّ اللامركزية في النشاط الصناعي مهمة جداً للتخفيف من البطالة والحد منها، ويجب على الحكومات أن تتبنّى هذه السياسة وتُشجّع عليها، وهي عملية توزيع الوظائف والأشخاص على عدّة مواقع لتجنّب تمركز الأنشطة الصناعية جميعها في مكان واحد والذي يُقلّل حتماً من فرص العمل، ويؤدي إلى زيادة معدلات البطالة إلى حدّ ما

١- السياسات الاقتصادية المتوازنة:

تؤثر السياسات الاقتصادية المتوازنة والمستدامة في توفير بيئة ملائمة للأعمال، وتعزيز نمو القطاع الاقتصادي.. إذا لم تتبع الحكومة سياسات مشددة للتحكم في التضخم وتعزيز الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، فقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ الاقتصاد وزيادة معدلات البطالة

١- الاستثمار في البنية التحتية:

تعدّ البنية التحتية الجيدة أساساً لتطوير الاقتصاد وخلق فرص العمل.. إذا لم تُخصّص الاستثمارات الكافية لتحسين البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والاتصالات، فقد يصعب على الشركات توسيع أعمالها وتوظيف المزيد من العمال، ما يسهم في زيادة المشكلات الاقتصادية العالمية

١- السياسة النقدية:

يُقصد بالسياسة النقدية (بالإنجليزية) (Monetary Policy) : بأنها السياسات والتدابير والأدوات التي يُنفّذها البنك المركزي للتأثير في العرض النقدي؛ بهدف تحسين الاقتصاد وتحفيزه عن طريق زيادة إجمالي المعروضات النقدية وخفض أسعار الفائدة؛ ممّا يُتيح للبنوك والشركات الحصول على المزيد من القروض، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة القوة الشرائية بشكل عام

١- السياسة المالية :

تُعرف السياسة الماليّة (بالإنجليزية Fiscal Policy) : بأنّها مجموعة من الأساليب التي تتخذها الحكومة جنباً إلى جنب مع السياسة النقديّة لحل مشكلة الركود الاقتصادي والتقليل من نسب البطالة، وذلك من خلال خفض الضرائب الذي يمنح الشركات والمستهلكين المزيد من المال لإنفاقه، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات، ومنح الشركات القدرة على الاستثمار، وتوظيف المزيد من القوى العاملة. يُمكن تحفيز الاقتصاد أيضاً عن طريق زيادة الإنفاق، والذي يتمّ على شكل برامج توظيفيّة تقوم الحكومة فيها بالتعيين مباشرة، وتتعاقد مع الشركات لتقديم الخدمات، وعلى الرغم من أنّ السياسة الماليّة تحتاج إلى وقت أطول لتنفيذها، إلّا أنّها تُعتبر أكثر فاعليّة من السياسة النقديّة، وتُساهم بشكلٍ كبيرٍ في منح الناس الثقة الضروريّة بحكومتهم.

المحور الحادي عشر:

المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي، نافتا (NAFTA)، آسيان (ASEAN)، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي.

هي مؤسسات مالية أنشأت من طرف دولتين أو أكثر وبالتالي هي خاضعة للقانون الدولي، وهي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي، ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي، وهي تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي، ومن أهدافها الرئيسية :

- تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.
- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية ، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية.
- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.
- تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية

1. نشأة المؤسسات الاقتصادية الدولية

يعود ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد شهد العالم في تلك الفترة نموا كبيرا في التجارة العالمية ، واصبحت الدول أكثر ترابط في مواجهة التحديات ، ولذا تم التفكير في إنشاء منظمات دولية تشرف على وضع وتشغيل نظام نقدي دولي مستقر، وحفز وتنمية التجارة الدولية بحظر الممارسات التجارية الضارة التي أدت إلى

الخراب الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية ومن خلال مؤتمر (روتن وودز) نشاه المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تعمل حالياً على مستوى العالم لتمتعها بسمعة وتأثير دولي كبير

لذلك وخلال سنة 1944 اجتمع ممثلو 45 دولة في ما سمي بمؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي في مدينة بریتون وودز بولاية نيوهامبشير الأميركية لمناقشة موضوع إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب بالإضافة إلى موضوعات مثل معالجة عدم الاستقرار في أسعار الصرف والسياسة التجارية الحمائية.

بحيث وصل المجتمعون في بریتون وودز إلى اتفاقية لتأسيس نظام نقدي دولي لفترة ما بعد الحرب يستند إلى قابلية العملات للتحويل فيما بينها، مع تحقيق ثبات نسبي في أسعار الصرف وتشجيع التجارة الحرة.

وللعمل على تحقيق هذه الأهداف أنشأت اتفاقية بریتون وودز مؤسستين هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بعملية إعادة الإعمار في أوروبا، وقد بدأ عمله الفعلي في سنة 1946، وكان أول قرض يقدمه هو القرض الذي قدمه لفرنسا بتاريخ 9 ماي 1947 بقيمة 250 مليون دولار.

ثم توسع البنك لاحقاً في عملياته لتشمل أغلب العالم النامي، كما تنوعت برامجه بعيداً عن الإقراض لمشاريع البنية الأساسية وغيرها من المشروعات إلى معالجة قضايا أخرى كقضايا الفقر والأمية والرعاية الصحية والتنمية البشرية عموماً في الدول النامية.

أما المؤسسة الثانية فهي صندوق النقد الدولي التي عهد إليها بإدارة نظام نقدي دولي يعمل على تحقيق التعاون النقدي بين الدول وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

وقد تم ذلك عبر موافقة الدول الأعضاء في الصندوق على نظام من أسعار الصرف الثابتة مع قليل من المرونة بالسماح بتحريك أسعار صرف عملات الدول المختلفة في علاقتها بالدولار الأميركي بهامش لا يتجاوز معدله 1% صعوداً وهبوطاً (عدل الهامش

لاحقا إلى 2.5%)، مع عدم السماح بتحريك سعر صرف عملة أي دولة من الدول خارج هذا الهامش إلا بعد الوصول إلى اتفاق مع الصندوق، وذلك لغرض أساسي هو معالجة ما سمي "الاختلالات الجوهرية" في ميزان المدفوعات التي يعاني منها اقتصاد تلك الدولة

وقد ظل هذا النظام معمولاً به منذ العام 1946 حتى بداية السبعينيات، حين أخذ الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، لأن الضمانة الحقيقية لهذا النظام كانت قوة الاقتصاد الأميركي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية سليماً معافى، ما مكن من جعله قاطرة للاقتصاد العالمي.

كما مكن توفر احتياطي ضخم من الذهب لدى الولايات المتحدة الضمانة الحقيقية لاستمرار العمل بنظام سعر الصرف الثابت الذي يتيح إمكانية تحويل بعض العملات أمام بعضها الآخر وفق علاقة كل منها بالدولار الأميركي الذي يمكن تحويله إلى ذهب في أي وقت.

ومن ثم جاء قرار نيكسون ليجعل تماماً على نظام سعر الصرف الثابت والتحول إلى نظام سعر الصرف الموعوم، وهو ما أجهز بدوره من الوجهة العملية على الهدف الأهم الذي كان وراء تأسيس صندوق النقد الدولي.

ولم يعد هناك من وسيلة أمام الصندوق لتحقيق أهدافه سوى ما يعرف بـ"المشروطة" التي يفرضها على أعضائه، وبالطبع لا تنطبق هذه المشروطة إلا على الأعضاء الأكثر ضعفاً الذين يحتاجون إلى الدعم المالي من الصندوق لأجل تجاوز مشكلات موازين مدفوعاتهم.

لعل من الخصائص الهامة للاقتصاد العالمي المعاصر، هو تزايد دور المؤسسات العالمية في إدارة هذا الاقتصاد بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفييتي كما أشرنا سابقاً، وبالتالي تلاشت التنظيمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من

مؤسسات الاقتصاد العالمي التي تعمل على إدارته من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم.

1-1 صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة بريتون وودز في سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، يعمل على تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال تحقيق استقرار أسعار الصرف والتوسع المتوازن في التجارة العالمية ومراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء وإقراضها في حالة حدوث مشكلات في موازين مدفوعاتها وكذا دعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية للتخفيف أو الحد من العجز الذي يصيب الدول الأعضاء.

ومن خلال ما يقوم به من برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي شملت الكثير من دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، خاصة الدول النامية منها التي واجهت أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تزايد الإختلالات الداخلية والخارجية على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فلجأت إلى صندوق النقد الدولي الذي تعتبر من أهم شروطه هو تحرير التجارة الخارجية لذلك البلد، من خلال الانفتاح على العالم الخارجي.

وفي سنة 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي "آلية التكامل التجاري" لمساعدة البلدان التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة في بلدان أخرى كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية أو انتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية²، وكذلك تتيح آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الأعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في

¹ - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان الأردن، 2011، ص: 266.

² - سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، رقم

ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية، وبينما يرجع أن تكون هذه المشكلات محدودة بالنسبة لمعظم البلدان وينتظر أن تؤدي الآثار الإيجابية لزيادة الانفتاح التجاري إلى تحييد أثرها في نهاية المطاف، فهي قد تكون كبيرة بالنسبة لبعض البلدان على المدى القصير، ولقد كان أول بلدين حصلا على الدعم المالي من خلال آلية التكامل التجاري هما بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية في عامي 2004 و2005 على التوالي، وكما يمكن تقديم الدعم المالي المتعلق بالتجارة أيضا من خلال تسهيلات الإقراض القائمة لدى صندوق النقد الدولي.

كما يدعم كذلك صندوق النقد الدولي خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادلات التجارية متعددة الأطراف¹، بما في ذلك اتفاقات الشراكة التي تم عقدها مع الاتحاد الأوروبي²، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ، والتعريفات الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأسهم صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في تونس، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض البلدان، مثل باكستان ومصر³.

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 316.

² - وافية تيجاني، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها - واقع وآفاق، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

³ - Nadia Lemzoudi, L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique : Cas de six pays d'Afrique de l'ouest, Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005, p: 06.

2-1 البنك العالمي

هو أحد منظمات اتفاقية "بريتون وودز" الذي أنشئ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، وتظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك، وبعد أن تمكنت تلك الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى أهداف أخرى من بينها تشجيع النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض خاصة الموجهة للدول النامية وضمان النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية¹.

ولقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي، حيث استحدث البنك الدولي نوعا جديدا من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها.

وقام أيضا بـ "مبادرة تسهيل التجارة" وذلك من خلال زيادة عمله التحليلي والإقراضي بموجب هذه المبادرة من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من فرص التكامل التجاري، بتقديم قروض جديدة للاستثمار في الموانئ والطرق وغيرها من البنى التحتية اللازمة، وكذا إصلاح الإجراءات الجمركية والنظم الأخرى المتعلقة بالتجارة.

وكذلك يدعم البنك الدولي جهود البلدان الأعضاء لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية، عن طريق التدريب التحويلي للعمالة وأداء المدفوعات للحفاظ على مستويات دخلها حتى تنتقل إلى أنشطة موجهة للتصدير، ويعمل البنك الدولي أيضا على بناء شركة عالمية لتيسير النقل والتجارة.

¹ - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص:

وكما استحدثت مبادرة "التوسع في المعونة من أجل التجارة" هي مبادرة صادقت عليها لجنة التنمية في عام 2005 وهي هيئة استشارية تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة كي تتمكن من تلبية الاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، ولكي تعينها في تخفيف أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير¹.

ومن بين هذه الاقتراحات، تعزيز الإطار المتكامل بالاعتماد على عدة وسائل، منها إتاحة التمويل متعدد الفترات على أساس خطة واضحة وبقيمة تتراوح بين 200 مليون و300 مليون دولار أمريكي في السنوات الخمسة الأولى، وهناك اقتراح ثاني يدعو إلى النظر في مدى ملائمة الآليات الحالية لسد احتياجات المعونة من أجل التجارة على المستوى الإقليمي وعبر البلدان المختلفة، كذلك اقتراح ثالث ينص بأن يقطع الصندوق والبنك الدولي التزاما أكيدا بمساعدة البلدان ذات الاحتياجات التمويلية من خلال التحليلات والمشورة وتقديم الدعم المالي عند الحاجة، وهناك فرقة عمل من البلدان المانحة وأقل البلدان نموا تقوم بدراسة اقتراح تعزيز الإطار المتكامل، وأنه صدر تقريراً في أبريل 2006 عن الإصلاحات المقترحة في الجوانب التنظيمية وفيما يتصل بالحوكمة.

وفي اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري الذي عقد في هونغ كونغ في ديسمبر 2005 تم إنشاء برنامج عمل يهدف إلى تحديد السبل الكفيلة بإدخال المعونة من أجل التجارة، حيز التنفيذ وآليات التمويل التي تضمن زيادة مستويات التمويل.

1-3 المنظمة العالمية للتجارة

قبل ظهور منظمة التجارة العالمية، ظهرت "GATT" الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، نتيجة نفس السبب الذي، أدى إلى ظهور مؤتمر بريتون وودز في سنة 1944،

¹ – Fonds Monétaire International, L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial, Dossiers économiques 37, 2006, p: 15.

في فترة الكارثة بين الحربين (الحرب العالمية الأولى والثانية) وما سبق ذلك تتابع الأزمات الاقتصادية، التي كانت تمثل فشل النظام الاقتصادي العالمي.

ولعل مجهودات "GATT" آنذاك، كانت تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، وإزالة السياسات التجارية التمييزية والتفضيلية، لاعتقاد مؤسسو الإطار الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر مهم للوصول للأهداف الاقتصادية الرئيسية، والمتمثلة في الاستقرار النقدي والتشغيل الكامل، ولكن الإصلاح التجاري الدولي ليس في حد ذاته أولوية عاجلة، وهذا ما يشرح أن المفاوضات على إنشاء منظمة عالمية للتجارة والتي يجب أن تكون بجانب الصندوق والبنك الدوليين، لم تتحقق قبل 1948.

إلا أن ظهرت منظمة التجارة العالمية في مطلع سنة 1995، وقد كانت هناك محاولات لإنشاء منظمة دولية للتجارة بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية عرقلت هذا المسعى من الناحية العملية على الرغم من ذهابها إلى التفاوض بخصوص إنشاء المنظمة، والسبب في ذلك هو أن منظمة دولية لم تكن لتخدم الولايات المتحدة في ذلك الوقت²، ما كان يخدمها فعلا هما الصندوق والبنك الدوليان لأن الصندوق سيضبط العلاقات الدولية النقدية بطريقة تؤدي إلى تسيد الدولار، والبنك الذي سيرفع عنها عبئ إعادة إعمار ما دمرته الحرب فضلا عن عبئ القروض التنموية، لذلك دفعت نحو إنشائهما وأقنعت الأوروبيين بإجراء مفاوضات لاحقة (وليس في مؤتمر بريتون وودز) بخصوص إنشاء منظمة للتجارة، وبالفعل جرى التفاوض بعد قيام الصندوق والبنك، وأعد ميثاق هافانا لعام 1948 المنشئ لمنظمة التجارة الدولية "International Trade Organisation" لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق عليه فعزفت الدول الأخرى عن المصادقة عليه لأنها

¹ - Gérard-Marie Henry, *a quoi sert l'organisation mondiale du commerce ?*, Edition, Levallois-Perret, France, 2001, p: 67.

² - ياسر الحويش، *العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثالث، سوريا، 2013، ص: 78.

أدركت أن منظمة دولية للتجارة لا تشترك فيها دولة تمثل أكثر من ثلث التجارة العالمية كالولايات المتحدة لن يكتب لها النجاح في تلك المرحلة، في تلك المرحلة كانت الدول المتفاوضة على إنشاء منظمة التجارة الدولية قد صممت اتفاقية الجات التي زعم أنها ستكون مؤقتة ليجري من خلالها تسيير العلاقات الدولية التجارية ريثما تقوم منظمة التجارة الدولية (التي لم ترى النور أبدا)، لكن هذه الاتفاقية المؤقتة بسبب عدم قيام المنظمة طورت شيئا فشيئا من خلال جولات تفاوضية متعاقبة، آخرها جولة "الأوراجواي" التي أُنقِص في ختامها على إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر إطارا تنظيميا جديدا يستوعب الجات ويضيف إليها عددا من الاتفاقيات الأخرى كالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "GATS" واتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية "TRIPS" فضلا عن تفاهم تسوية النزاعات "DSU" وآلية مراجعة السياسة التجارية، لتكون في مجملها ما بات يعرف بالاتفاقيات متعددة الأطراف المرتبطة باتفاقية منظمة التجارة العالمية¹ التي ظهرت إلى الساحة الدولية مطلع عام 1995، بحيث تعدت من تقليل تكاليف النقل وإزالة الحواجز التجارية والتكاليف التجارية إلى التوسع في عدد السلع الداخلة في التجارة العالمية².

كما أن منظمة التجارة العالمية تعمل على تحرير التجارة الدولية مهما كان المقابل بقطع النظر عن التكلفة الاجتماعية أو الآثار الجانبية وبخاصة على الفقراء³، فمنذ تأسيس منظمة التجارة العالمية أصبح تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في طريق تبادل السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق وإتاحة المجالات للمنافسة الدولية أكثر توسعا من ذي قبل، بحيث أصبح هذا الوضع التجاري العالمي الجديد ملزم، لأن المنظمة تظم غالبية دول العالم وأن عدم انضمام دولة يعني أنها

¹ – Bernard Remiche et Hélène Ruiz-Fabri, **Le commerce international entre bi- et multilatéralisme**, Editions Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010, p: 7 .

²– Richard Pomfret, **Lecture Notes on International Trade Theory and Policy**, University Australia, 2008 p: 284.

³– محمد إبراهيم عبد الرحيم، **العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 87.

سوف تحاصر تجاريا وتصبح غير قادرة على ممارسة التجارة الدولية، ولهذا فإنها ملزمة بالانضمام إليها من الناحية العملية¹.

وأن مؤيدو "OMC" يريدون أن تقوم المنظمة بتوسيع مجال قدراتها لتأسيس قواعد تقوم بتغطية كل أنواع المشاكل التجارية بدءا من سياسة المنافسة إلى التجارة الإلكترونية مروراً بمعايير المنتجات، هذه الرغبة في التوسع توافق ما يسمى بنظرية العجلة " La théorie de la bicyclette" للتحرير التجاري الدولي التي تؤكد بأنه يجب استمرارية وتدوير عمل المنظمة في مجال التحرير التجاري الدولي.

2. مفهوم التكتلات الاقتصادية

من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة مما قلل من أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بحيث حل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية.

وتعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وفي نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات المتعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات

وبلغة النسب نجد أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75 % من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85 % من التجارة العالمية، هذا يدل على مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات

¹ - سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص: 86.

الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته¹، خاصة إذا علمنا أن منظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ومن هذه التكتلات الاقتصادية نجد الاتحاد الأوروبي، وتكتل النافتا "NAFTA" في أمريكا الشمالية والتكتل الخاص بالآسيان "ASEAN" والأبيك "APEC" في آسيا، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى والآن أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية موضوع بحث واهتمام من قبل العالم وذلك بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة التي برهنت وأكدت على أهمية التكامل الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي للدول المتكاملة اقتصاديا، لذلك ارتأينا أن نقدم شرح لكل تكتل ولو بإيجاز:

1-2 الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج فقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل مرحلة الاتحاد الاقتصادي وهذه مرحلة متقدمة من التكامل والتكتل الاقتصادي، بحيث وصل عدد الدول المكونة له إلى 28 دولة عضو²، بعد أن أضيفت معظم دول أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة "الأفتا" AFTA³ عام 1994، وأوكرانيا عام 2013، حيث أصبح يمثل أكبر تكتل اقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، وهذا نتيجة المساهمة الكبيرة في حجم التجارة العالمية، وبما يمثله من عناصر الوحدة التامة مثل تحرير التبادل التجاري داخل

¹ – UNCTAD, trade and development, report 2013, p: 13.

² – http://europa.eu/index_fr.htm/ Pays membres de l'Union européenne.

تاريخ المطالعة 19 جانفي 2023، الساعة: 10:36.

³ – AFTA: تتكون من سبع دول هي: النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، بريطانيا وتكونت في عام

الاتحاد، تنقل عوامل الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية، النقدية والضريبية بين الدول الأعضاء¹ الأمر الذي يعني²:

حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامل اقتصاديات الدول الداخلة في تلك المجموعة، مما يحقق زيادة الإنتاجية وتدعيم الاستثمارات وتوسيع المعاملات التسويقية وزيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين؛

التخلص من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء والأخذ بتعريف جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.

2-2 منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) NAFTA

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "north american free trade agreement".

ولعل هذا التكتل يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويظم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا، وكما بدأ سريان اتفاقية "النافتا" في أول جانفي 1994، بحيث جاءت الفكرة نتيجة الركود الاقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة (عهد الرئيس بوش الأب)، فأخذت تبحث عن حل للخروج من حالة الركود إلى حالة الانتعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها تحرك عملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وخفض معدل البطالة، وعليه فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك.

¹ - عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 171.

² - محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002، ص: 124.

وقد شجع الولايات المتحدة على ذلك إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، والتي خلقت منها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية¹.

وكان من بين ما شملته الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسعة آلاف سلعة وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك² وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين دول النافتا 1.2 تريليون دولار عام 2012.

2-3- رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN

تتكون من ست دول هي تايلاند وسنغافورة، ماليزيا، بروناي اندونيسيا والفلبين وقد أنشئ هذا التكتل كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وبذلك ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وخاصة بسبب القلق المشترك الذي شعرت به دول المجموعة جراء الأضرار الشديدة للحماية المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا اتجاه صادرات تلك الدول، ومن هنا طرح رئيس وزراء ماليزيا في يوليو 1990 إنشاء تكتل اقتصادي تجاري من دول الرابطة، وتسيير الإجراءات بجدية وبتنسيق كبير نحو تقوية هذا التكتل.

وفي سنة 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا⁴، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 سنة، وقد دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994.

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص: 436.

² - <http://www.naftanow.org/>.

تاريخ المطالعة 23 جانفي 2024، الساعة: 09:33

³ - <http://www.ustr.gov/north-american-free-trade-agreem>.

2024 تاريخ المطالعة 23 جانفي

⁴ - خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN "تمودج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، الجزائر، ص: 83.

وفي 29 نوفمبر عام 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا الأعضاء يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وهي سوق لأكثر من 1.8 مليار نسمة.

وكما كانت مساهمة رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"1، في التجارة العالمية في سنة 2011 بـ 11.2 % وفي كل الأحوال فقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي للآسيان خطوة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة، ومن جهة أخرى إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء وزيادة التبادل التجاري بينهما.

2-4- مجلس التعاون الخليجي

هو مُنظمة إقليمية وسياسية، واقتصادية، وعسكرية، وأمنية عربية مُكوّنة من ستّ دولَ عَرَبِيَّة تَطُل على الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ وتُشكل غالبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هِيَ الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ وَسُلْطَنَةُ عُمَانَ وَالْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ وَدَوْلَةُ الْكُوَيْتِ وَدَوْلَةُ قَطَرْ وَمَمْلَكَةُ الْبَحْرَيْنِ. تأسَّس مجلس التعاون لدول الْخَلِيجِ الْعَرَبِيَّةِ في 25 ماي 1981 م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، وكان أمير الكُوَيْتِ الْأَسْبَقُ الشَّيْخُ جَابِرُ الْأَحْمَدِ الصَّبَّاحِ صَاحِبَ فِكْرَةِ إِنْشَائِهِ، ويهدف مجلس التعاون الخليجي إلى:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين؛ الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

¹ - <http://www.hktdc.com/Asia Trading>.

4. دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.

5. إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

كما حدّد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

2-5- الاتحاد المغربي

اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سُمّي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. تعد اقتصادات الدول الخمس مكملّة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها. تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد مجتمعة 6,041,261 مليون كيلومترا مربعا، وهي مساحة تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي.

ويهدف الاتحاد المغربي إلى:

- تمثين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها (العمل تدريجيا على تحقيق ذلك).
- التنسيق الأمني والعسكري والدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء في الاتحاد.
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، أي اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على كل أعضاء الاتحاد.
- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

خاتمة

الخاتمة

تمكن دراسة علم الاقتصاد من التعرف على السلوك والنشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع في سعيهم لاشباع حاجاتهم الأساسية ، لاسيما حاجات الإنسان من المأكل والمشرب والملبس والمأوى وذلك في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة وفي ظل الظواهر التي تواجه الفرد في سعيه للاستمرار والبقاء سواء كانت طبيعية أو اجتماعية بحيث يعمل على مواجهتها والتصدي لها بالاعتماد على خبراته ومعارفه الاقتصادية.

لذلك يعد الاقتصاد أحد المكونات الأساسية للفرد والمجتمع كونه مهم لمختلف جوانب الحياة بل أصبح ضروري ومهمة في الحياة العصرية، ففطرة الأفراد على التكيف والتعامل مع الظواهر الاقتصادية ، يعطيهم ارتياحا وشعورا ايجابيا نتيجة تحكمهم في الموارد وقدرتهم على صنع القرار السليم، لذلك أكد العديد من الخبراء على أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن الحياة اليومية للفرد والمجتمع ، كون المعرفة الاقتصادية المكتسبة تساعد الافراد والشركات على صنع قرارات مالية سليمة تتناسب مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة، لذلك اصبح من المهم جدا التأسيس لعلم الاقتصاد من خلال التعليم والتربية والتي تبدأ من الأسرة في تربية الأطفال على تقدير المال وطرق استثماره وترشيده.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إيمون باتلر، ترجمة علي الحارس، آدم سميث - مقدمة موجزة، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2014.
2. عبد الرحمان يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 2008.
3. جهاد صبحي القطيط، مفاهيم في الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، 2019.
4. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005.
5. محمد سليمان هدى، مناهج البحث الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989..
6. مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية - النظم الاقتصادية، مركز كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
7. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد - المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1989.
8. بلاليت محمد إدريس، المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2023 .
9. محمد أحمد الإنسي، المشكلة الاقتصادية، الأسباب والحلول، مكتبة النور للنشر والتوزيع، 2023.

10. حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1991.
11. قيصر عبد الكريم الهيتي، أهمية الإنتاج وضوابطه في الفكر الاقتصادي الإسلامي، قسم العلوم الإسلامية، جامعة الأنبار، العراق، 2010.
12. عادل عبد العظيم، مفهوم الاستثمار، المعهد العربي للتخطيط، 2009.
13. حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006..
14. محمد خميسي بن رجم، تسيير مخاطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الجزائر، 2018.
15. هيثم العيبي إسماعيل، السياسات المالية، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2021.
16. بلعروز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
17. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
18. عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
19. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
20. شريف علي الصوص، التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

21. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن.
22. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
23. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
24. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
25. نداء محمد الصوص، التجارة الدولية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008.
26. شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.
27. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
28. رانية الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبوضبي، الامارات العربية المتحدة، 2021.
29. ميسون برهومة، الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة، وحدة دراسات سوق العمل، عمان، الأردن، 2022.
30. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.

31. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009.
 32. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
 33. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.
 34. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
 35. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
 36. محمودي مراد، التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.
- المنشورات:**

1. محمد الطيب عمور، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعة جامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشلف، 2019.
2. بوشريبة محمد، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2020.
3. ريتشارد سويديرغ، ترجمة: ابتسام خضرا، مقالات في علم الاجتماع الاقتصادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2021.
4. عمر علي باشا، علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية، منصة مدونات، 2018.

5. بن الحاج جلول ياسين، الاقتصاد الكلي 1، دروس وتمارين، مطبوعة جامعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، الجزائر، 2018.
6. عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية الإنتاج، مجلة الاقتصاد الإداري، المملكة العربية السعودية، 2002 .
7. بن زهية محمد، إدارة الإنتاج والعمليات، مطبوعة بيداغوجية، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2023.
8. أحمد سيد أحمد، خصائص عقد الاستثمار وطبيعته القانونية، المجلة القانونية، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة.
9. مركز التواصل والمعرفة المالية، تقرير حول الادخار، تعريفه، أنواع، محدداته، 2016.
10. زبير محمد، اقتصاد المؤسسة، دروس ومحاضرات، قسم علوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، 2020.
11. الطيب الداودي، سلمى مانع، دور التنظيم في تفعيل وظائف المؤسسة الاقتصادية العمومية، مجلة الاقتصاد الصناعي، 2011.
12. عويبي أمين، فيصل شياد، فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية (الراسمالية والاشتراكية)،
13. <file:///C:/Users/charafpc/Downloads/1331-2570-2-PB.pdf>
14. ندى الناشف، السياسة الاقتصادية مقارنة عمالية، منظمة العمل الدولية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014.
15. طالبي ميسوم، محاضرات في السياسات الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

16. كريمة الحسيني، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، 2018.
17. محمد ادريس، السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، 2021.
18. بن حمودة محبوب، أهمية التسويق الدولي ودوره في تنشيط المؤسسة الاقتصادية الدولية، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.
19. حامد نور الدين، العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر-، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.
20. شرفاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أبريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.
21. يوسف شباط، الرسوم الجمركية في التشريع السوري، مجلة جامعة دمشق، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا، 2000.
22. قرار المجلس الأعلى لدول المجلس لدول الخليج العربي، النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة 24، 22/21 ديسمبر، الكويت، 2003.
23. رسلان خضور، غسان إبراهيم، علم الاقتصاد، منشورات الجامعة الافتراضية، سوريا، 2020.
24. هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 62/2020.

25. علي مكيد، علاء الدين عشيظ، أثر السياستين المالية والنقدية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 79 / 2017.
26. رحيمي عيسى، ظاهرة البطالة: مفهوما، أسبابها وآثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00 / 2018.
27. الهام عبد المعطي عباس، تحليل قياسي لأثر التغيرات المحلية والإقليمية على البطالة في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، المجلد 11 العدد 12، 2020.
28. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، بدون سنة.
29. ناجي بن حسين، محمد الهادي مبارك، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، بدون سنة.
30. محمد حسين عبد القوي، البطالة المشكلة والعلاج، مركز الاعلام الأمني، البحرين، بدون سنة.
31. سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، رقم النسخة العربية
32. ISBN-978-1-58906-536-9.
33. وافية تيجاني، برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها - واقع وآفاق، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

34. ياسر الحويش، العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد الثالث، سوريا، 2013.

35. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، الجزائر.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jean-Marc Siroën, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable**, Colloque Ouverture économique et développement, 22-24 juin, Tunisie, 2000.

2. Jaime de Melo, Jean-Marie Grether, **commerce international : théories et applications**, Université Paris, imprimé en Bruxelles, Belgique, 1997.

3. Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique : Cas de six pays d'Afrique de l'ouest**, Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maîtrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005.

4. Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006.

5. Gérard-Marie Henry, **a quoi sert l'organisation mondiale du commerce ?**, Edition, Levallois-Perret, France, 2001.

6. Bernard Remiche et Hélène Ruiz-Fabri, **Le commerce international entre bi- et multilatéralisme**, Editions Larcier, Bruxelles, Belgique, 2010 .

7. Richard Pomfret, **Lecture Notes on International Trade Theory and Policy**, Univercity Austraila, 2008 .